خوارزميات العنف
كشف أنماط العنف القائم على النوع
الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا
URGENT
ACTION
FUND
AFRICA
FOR WOMN'S HUMAN RIGHTS

قائمة المحتويات

منهجية التقرير ٣

الفصل الأول: تعريف وأسباب العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ضد المدافعا*ت الكويريات والعابرات جنسيا ٦

١,١ تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا من منظور المدافعا*ت ٧

١,٢ أسباب العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ضد المدافعا*ت الكويريات والعابرات جنسيا في شمال أفريقي ٨

الفصل الثاني: أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ومرتكبيها ١٠

٢,١ العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا من قبل أفراد الاجهزة الأمنية ١١

٢,٢ العنف من قِبل العائلة والأشخاص المقربين ١٣

٢,٣ العنف من قِبل أشخاص مجهولين ١٤

تأملات حول أنماط العنف عن طريق الإنترنت ١٥

الفصل الثالث: العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا أثناء كوفيد-١٩ وتأثيره على النشاط الكويري ١٧

٣,١ العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في وقت كوفيد-١٩ ١٨

٣,٢ هل اختلف نمط النشاط الكويري في وقت كوفيد-١٩؟ ١٩

الفصل الرابع: تعامل المدافعا*ت الكويريات والعابرات جنسيا مع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ٢١

٤,١ إغلاق حسابات مواقع التواصل الاجتماعي ٢٢

٤,٢ إبلاغ إدارة منصات التواصل الاجتماعي ٢٢

٤,٣ محاولة تطبيق إجراءات للسلامة الالكترونية ٢٤

الفصل الخامس: تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على المدافعا*ت ٢٥

٥,١ الرقابة الذاتية والانسحاب ٢٦

٥,٢ تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على سلامة المدافعات النفسية ٢٦

الفصل السادس: الإنترنت النسوي وخلق مناخ نسوي جديد ٢٧

الفصل السابع: ما أشكال الدعم والمعرفة التي تحتاجها المدافعا*ت؟ ٣٠

خاتمة ٣٢

الحواشي ٣٥

مقدمة

يعتبر الإنترنت مساحة أساسية ومهمة للمدافعا*ت الكويريات والعابرات جنسيا، إذ يُستخدم كوسيلة للتواصل مع جمهورهن المستهدف والتفاعل مع مجموعات متعددة لتبادل الخبرات والمعرفة والاشتباك في المجال العام. كما يُستخدم الإنترنت كوسيلة لزيادة الوعي بقضايا النسا*ء[1] ومجتمع الميم عين+[2]، ويُعَد منبرًا لممارسة حقهن في التعبير. وأشار تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى أن التكنولوجيا الرقمية سيفٌ ذو حدين، إذ توسّع فرص حرية التعبير ومشاركة وتبادل المعلومات بطرق لم يُتوقع توفرها أو تصورها في الماضي، لكنها في الوقت ذاته تزيد من المخاطر والتهديدات الواقعة على النسا*ء والمدافعا*ت.[3] وبحسب تقرير إيرين خان، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بالأمم المتحدة في عام ٢٠٢٣، فقد ازدادت ممارسات التهديد والتخويف والإيذاء الموجهة ضد المدافعات عن حقوق النساء والأشخاص ذوي الهويات الجنسانية غير النمطية لإخراس أصواتهن في المساحات الرقمية[4]. كذلك في تقرير عام ٢٠٢١ إلى الدورة الثامنة والثلاثين لهيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان (HRC)، كتبت خان:

«في العصر الرقمي، أصبح الإنترنت ساحة معركة جديدة في النضال من أجل حقوق المرأة، ما يزيد من الفرص المتاحة للنساء للتعبير عن أنفسهن، لكن أيضا يضاعف احتمالات القمع على النساء».[5]

وبسبب سهولة الوصول ونشر المحتويات في المجال الرقمي، يُعاد إنتاج الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وأنماط التمييز الجنساني والأبوية التي تؤدي إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي خارج الفضاء الرقمي، وتُضَخم ويُعاد تعريفها في سياق المساحات الرقمية. وقد ظهرت أشكال جديدة من العنف في سياق الإنترنت، ما يُصَعِّب في كثير من الأحيان التمييز بين آثار الإجراءات التي تبدأ في البيئات الرقمية وتلك غير المتصلة بالإنترنت، والعكس صحيح. ونظرًا للعوامل المتشابهة التي تشكل العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الواقع، فإن المدافعا*ت عن حقوق النسا*ء ومجتمع الميم عين+، اللواتي يتحدَّين الأنظمة الابوية والقوالب النمطية والنماذج البطريركية، معرضات بشكل خاص للعنف الرقمي

في عام ٢٠١٨، تعاونت صندوق النقد الطارئ لحقوق النسا*ء في أفريقيا مع مدافعا*ت عن حقوق النسا*ء في مصر وتونس لاستكشاف وفهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاءات الإلكترونية. في يونيو/حزيران ٢٠١٩، انعقد اجتماع في الدار البيضاء بالمغرب لمناقشة نتائج البحث، وكشفت أن أشكال العنف الرقمي أثرت سلباً على المدافعا*ت في مصر وتونس، لغياب منظور نسوي يلقي الضوء على الأذى الذي تتعرض له المدافعا*ت عبر الإنترنت في المنطقة، وعجز المدافعا*ت عن التأثير في استراتيجيات حوكمة الإنترنت والتنظيم. نتيجة لذلك، كانت إحدى التوصيات القوية من قِبل المدافعا*ت هي معرفة المزيد حول تجارب الناشطات الكويريات والعابرات جنسياً في شمال أفريقيا، وإعداد دليل حماية رقمية مع اعتبارهن الجمهور الرئيسي. اعتُمدت هذه التوصية وهذه الحاجة، وهي أساس هذا البحث.

يهدف هذا المشروع البحثي إلى فهم الوضع الحالي وتسليط الضوء على تجارب المدافعا*ت الكويريات والعابرات جنسياً فيما يتعلق بالعنف الرقمي وكيف تعاملن معه، ومعرفة تأثير كوفيد-١٩ على نسق أو نمط العنف الرقمي، وكيف أثر على التنظيم والنشاط الكويري في شمال أفريقيا، ومعرفة وتحديد احتياجات ومتطلبات المدافعا*ت الأكثر إلحاحا لدعمهن في مواجهه العنف الرقمي

منهجية التقرير

اعتمد هذا البحث على مقابلات مطولة حول تجارب العنف الرقمي مع ٢٠ ناشط*ة كويرية وعابرة جنسياً من مصر وتونس والمغرب وليبيا، بواقع خمس مدافعا*ت من كل دولة. سُجلت المقابلات ما بين شهري يونيو/حزيران وأغسطس/آب ٢٠٢٣، بعد أخذ الموافقة من المدافعا*ت بذلك، ثم نُسخت المقابلات وأُعيدت للمشاركات لتأكيد موافقتهن عليها لضمان الدقة في المعلومات. استغرقت مدة المقابلات من ساعة إلى ساعتين. ومن أجل سلامة المدافعا*ت، فقد أُخفيت هوياتهن باستخدام أسماء مستعارة. بالإضافة إلى المقابلات مع المدافعا*ت، فقد راجعنا الأدبيات النسوية والمتعلقة بالعنف الرقمي وتأثيره على النشاط الحقوقي للمدافعا*ت وحفاظهن على العافية (wellbeing). وبما أن التقرير يركز أيضا على تأثير جائحة كوفيد-١٩ على النشاط الكويري في شمال أفريقيا، وعلى مدى اعتماد المدافعا*ت للمنصات الإلكترونية لاستمرار نشاطهن، فقد راجعنا بعض التقارير المتعلقة بكوفيد-١٩ وتأثيره على النشاط وعافية المدافعا*ت في نطاق الفضاء الرقمي

تعريف بالمدافعا*ت المشاركات[٦*]

أجريت مقابلات مع خمس مدافعا*ت من مصر، هن:

١- **هالة***، ناشطة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة بمختلف توجهاتها الجندرية والجنسانية

٢- **سمية***، ناشطة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة بمختلف توجهاتها الجندرية والجنسانية

٣- **دنيا***، ناشطة كويرية نسوية في المنفى.

٤- **سارة***، ناشطة عابرة جنسيا في المنفى وكاتبة في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين والنساء والأشخاص غير النمطيين أو اللا منتمي للثنائية الجندرية

٥- **فاتن***، ناشطة كويرية نسوية تعرض القضايا النسوية عن طريق الرسم والفن البصري

أجريت مقابلات مع خمس مدافعا*ت من تونس، هن:

١- **هايدي***، ناشطة في مجال تقديم المساعدة الطارئة ومعالجة قضايا إعادة التوطين للأفراد المعرضين/ات للخطر في مجتمع الميم عين

٢- **إيناس***، ناشطة وباحثة كويرية نسوية وعضوة بجمعية للدفاع عن الحقوق والحريات في تونس.

٣- **دعاء***، ناشطة كويرية.

٤- **مي***، ناشطة عابرة كويرية نسوية، تعمل في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين والنساء والأشخاص غير النمطيين أو اللا منتمي للثنائية الجندرية

٥- **يارا***، ناشطة متحولة جنسيا في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين والنساء والأشخاص غير النمطيين أو اللا منتمي للثنائية الجندرية

أجريت مقابلات مع خمس مدافعا*ت من ليبيا، هن:

١- **ياسمين***، ناشطة كويرية نسوية في المنفى، تعمل في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين+ والأشخاص غير النمطيين أو اللا منتمي للثنائية الجندرية

٢- **جميلة***، ناشطة كويرية نسوية في المنفى.
٣- **سارة***، ناشطة عابرة جنسيا في المنفى، تعمل في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين+ والنساء والأشخاص غير النمطيين أو اللا منتمي للثنائية الجندرية
٤- **ريهام***، ناشطة حقوقية وكويرية نسوية في المنفى، تعمل على تمكين مجتمع الميم عين في ليبيا
٥- **شادية***، ناشطة كويرية نسوية في المنفى، تعمل على المساعدة القانونية لضحايا التعذيب

أجريت مقابلات مع خمس مدافعا*ت من المغرب، هن:
١- **أميرة***، ناشطة كويرية نسوية في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين+ ومؤسسة منظمة للعدالة الجندرية. تعمل على دعم ومناصرة حقوق مجتمع الميم عين+ في المغرب
٢- **ميار***، ناشطة عابرة كويرية نسوية في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين+، ومؤسسة ومديرة جمعية للدفاع عن حقوق العاملين بالجنس بشمال أفريقيا.
٣-**رانيا***، ناشطة كويرية نسوية وتعرض قضايا الكويرية عن طريق الفن ومؤسسة مبادرة للدفاع عن الحقوق والحريات
٤- **دانيا***، ناشطة كويرية في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين+ والأشخاص غير النمطيين أو اللا منتمي للثنائية الجندرية، وشاركت في تأسيس منظمة نسوية بالمغرب
٥- **سوسن***، ناشطة كويرية نسوية في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين+ وتعمل في مجال قضايا العابرين/ات جنسيا.

الفصل الأول: تعريف وأسباب العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ضد المدافعا*ت الكويريات والعابرات جنسيا

يهدف هذا الفصل إلى تعريف مفهوم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا من منظور المدافعا*ت أنفسهن، وتسليط الضوء على أسباب العنف استنادًا إلى المقابلات التي أجريت معهن، إذ خلصت إلى وجود ثلاثة أسباب مترابطة ورئيسية تساهم في تفاقم هذا العنف ضد المدافعا*ت. السبب الأول هو تقاليد المجتمع الذكوري والصورة النمطية عن النسا*ء ومجتمع الميم عين+، بهدف السيطرة على الأجساد والأدوار النمطية، والحفاظ على أخلاق المجتمع والدين. السبب الثاني هو تشجيع الدولة ومؤسساتها للعنف ضد النسا*ء، ويشمل ذلك وسائل الإعلام التابعة للدولة والمؤسسات الدينية التي تحشد الرأي العام وتنشر الهيمنة الذكورية، بالإضافة عدم وجود آلية وتشريعات حقيقية وآمنة لمكافحة العنف الرقمي تجاه النسا*ء. كما أن قوانين العنف الإلكتروني غير فعالة أو آمنة للنسا*ء، خصوصا للكويريات وأفراد مجتمع الميم عين+، بل تُستخدم لقمعهن واستهدافهن وفضح هوياتهن. والسبب الثالث هو غياب آلية حماية حقيقية في منصات التواصل الاجتماعي، ما يشجع المستخدمين على ارتكاب العنف الرقمي والإفلات من العقاب.

١,١ تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا من منظور المدافعا*ت

من المهم أن نعرِّف مصطلح العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وبالأخص في سياق العنف الموجه ضد المدافعا*ت الكويريات والعابرات جنسيا والأفراد غير النمطيين أو اللا منتمي للثنائية الجندرية. وفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يُعَرَف العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا هو أي فعل يُرتكب أو يتيسّر أو يتفاقم أو يتضاعف باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو غيرها من الوسائل الرقمية، ويتسبب أو من المرجح أن يتسبب في أذى جسدي أو جنسي أو نفسي أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو غير ذلك من انتهاكات الحقوق والحريات. يتضمن هذا التعريف الاعتراف بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا مثله مثل كل الأشكال الأخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي، متجذر في المعايير الجندرية التمييزية التي تتداخل مع أشكال التمييز الأخرى على أساس العِرق والمجموعة الإثنية والهوية الجندرية والتوجه الجنسي والقدرات وغير ذلك من العوامل، وأنه ناتج عنها.[٧]

كما أشار تقرير صدر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠٢١، يدور حول العنف الرقمي ضد المرأة في الدول العربية، إلى أن «نسبة النساء اللائي تعرضن للعنف على الإنترنت واللائي أبلغن عن ذلك في السنة الماضية كان ٦٠ في المئة، وعادة لا يقتصر التعرض للعنف على الإنترنت على حادث واحد فقط، فنسبة ٤٤ في المئة من النساء اللاتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت، تعرضن له أكثر من مرة.[٨] لذلك فقد عبرت ٧٠ في المئة من الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان في الدول العربية عن عدم شعورهن بالأمان في المساحات الرقمية.[٩]

رغم أن نسبة كبيرة من النسا*ء والفتيات يتعرضن للعنف والتمييز الرقمي، إلا أن الناشطا*ت الكويريات والعابرات جنسيا يتعرضن لشكل خاص من العنف، بطابع مختلف وممنهج في العديد من جوانب حياتهن اليومية، من قِبل مؤسسات الدولة ومن أشخاص بصفتهم الشخصية في سياق العمل والمؤسسات الأكاديمية والعائلة بسبب ميولهن وانتماءاتهن الجنسية.[١٠]

عرَّفت المدافعا*ت القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا بأنه العنف الذي يستخدم الوسائط الإلكترونية - مثل وسائل التواصل الاجتماعي - للتحرش والتهديد ونشر الشائعات والابتزاز والتصيد أو نشر معلومات خاصة بدون إذن. وشددت المدافعا*ت على أن العنف الرقمي هو «مرآة» للعنف الواقع ضد النسا*ء في الحياة «الحقيقية»، لكنه أكثر ضررا لأنه غير مرئي، وغير معترف به في كثير من السياقات كشكل من أشكال العنف ضد النسا*ء. كما أجمعت المدافعا*ت على أن تجاربهن مع العنف الرقمي ليست حوادث معزولة أو منفردة، بل ممارسات منهجية تعكس بُنى اجتماعية ذكورية تهدف لإسكات صوت النسا*ء عامة، والكويريات بشكل خاص.
عبرت كل المدافعا*ت في المقابلات عن الآثار النفسية الحادة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، التي شملت الشعور بالخوف والقلق الدائمين، والاكتئاب، والاختباء

في المنزل خوفًا من التعرض للمزيد من الأذى، إذ تشعر المدافعا*ت أنهن تحت تهديد مستمر. وفي الحالات الأكثر حدة، وصل الأمر عند بعض المدافعا*ت إلى التفكير في الانتحار، نتيجة للشعور بالعجز واليأس بسبب الهجمات المستمرة وانعدام الدعم الكافي. هذه الآثار النفسية تبرز الحاجة الملحة لسياسات حماية ودعم فعالة للمدافعا*ت، التي سيناقشها التقرير في فقرات لاحقة.

«لسة نحس بنوع من عدم الأمان أحيانا، قد يكون أنا نمسح كل قصصي ومنشوراتي بسبب الخوف.»
- مدافع*ة كويرية من تونس.

١,٢ أسباب العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ضد المدافعا*ت الكويريات والعابرات جنسيا في شمال أفريقيا

من المؤكد أن أسباب العنف تختلف من مكان إلى آخر حسب السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني، لكن هناك أيضا عوامل مشتركة ومتقاربة بين الدول الأربعة: مصر وتونس وليبيا والمغرب. يركز هذا التقرير على الأسباب المشتركة بين هذه الدول

١,٢,١ إعادة إنتاج الهيمنة الذكورية والمنظومة الأبوية من خلال النسا*ء

التقاليد والقواعد الاجتماعية تُظهر سيطرتها على الإنترنت والمجال العام، إذ تتسلط عادات وتقاليد المجتمع على المستخدمين وتفرض أخلاقيات متوافقة مع القيم العامة. لذلك، عندما تشارك النسا*ء في المجال العام عبر الإنترنت، يُعتبر ذلك إزعاجًا للمجتمع الذي ما زال يتبنى الصور التقليدية لأدوار النسا*ء، خاصة عند التطرق للقضايا الجنسانية وحقوق الكويريات والعابرات جنسيا، التي تعد مواضيع حساسة مرتبطة بالأعراف والتقاليد. وبالتالي، يُعتبر نشاط المدافعا*ت الكويريات والعابرات جنسيا تحدًيا للتقاليد والمنظومة الثقافية، ما يبرر استخدام العنف ضدهن باعتباره تمييزًا جنسيًا قائما على النوع الاجتماعي بالأساس. كما أن المجتمع الذكوري لديه إحساس بالاستحقاق على أجسام النسا*ء والسيطرة عليها. وروت إحدى المدافعا*ت من مصر أن «البنات في الشارع بتتصور وصورها تنزل أونلاين من غير ما تبقى عارفة أصلا إن هي اتصورت، وبشوف رجالة بيصوروا مراتاتهم وهم متجوزين علشان لما يتطلقوا يبتزوهم بالصور دي عشان مش عايزها تاخد مستحقاتها، في مقابل انه ميفضحهاش بالفيديوهات، وده بيحصل وهي مش عارفة انها متصورة».

ونظرًا لأن أجساد وتصرفات النسا*ء تعتبر لدى المجتمع الأبوي الذكوري جزءًا من سلوكيات وأخلاقيات المجتمع، تتُهم المدافعا*ت بتعارض عملهن على القضاء على التمييز ضد مجتمع الميم عين+ مع القيم الأخلاقية أو المؤسسات الاجتماعية، مثل الأسرة والدين. وهذا يؤدي إلى تشويه سمعتهن من خلال الشكوك في أنوثتهن وأخلاقياتهن، ما يعتبر خرقًا للمعايير والقواعد الأخلاقية للمجتمع الذي بُني على أساس أفكار وأنظمة ذكورية.

«احنا في مجتمع دائما يقول علينا كافرات» - ناشط*ة كويرية من تونس

١,٢,٢ دور الدولة ومؤسساتها التشريعية والإعلامية والدينية

تستخدم الدولة «الأخلاق» كوسيلة للسيطرة على أجساد وسلوكيات النسا*ء، إذ تنتهك حقوقهن باسم الحفاظ على الأخلاق العامة. وتُعد قوانين مكافحة جرائم الإنترنت واحدة من الوسائل التي تستخدمها الدولة للتحكم والرقابة وحجب محتوى الإنترنت الذي يتحدى الآراء الأبوية والتصورات التقليدية حول النسا*ء وأفراد مجتمع الميم عين+، بحجة الحفاظ على قيم ونسيج المجتمع المحافظ المتدين، وأيضا للحفاظ على آراء وسياسة النظام الحاكم عما هو مقبول وما هو محظور. فالدولة تلعب هذا الدور «الأخلاقي» عن طريق تشريع قوانين مطاطة وغير واضحة لبسط سيطرتها السياسية والذكورية

على الرغم من تصديق الدول الأربعة محل الدراسة (مصر وليبيا وتونس والمغرب) على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد ا ـرأة، إلا أنها تفتقر إلى القوانين والتشريعات المحلية للتعامل بشمول ووضوح مع العنف ضد النسا*ء لثلاثة أسباب

أولاً، لا يوجد قانون منفصل لمكافحة العنف ضد النسا*ء، وحتى في حال اعتماد قوانين تشريعية، فإن نص القانون لا يقدم في كثير من الأحيان تعريفًا كاملاً للعنف ضد النسا*ء، إذ يقتصر نطاقه على سياق الأسرة فقط.[١١]

ثانيا، تقتصر معظم قوانين الجرائم الإلكترونية على قضايا تتعلق بوسائل الإعلام أو قوانين فضفاضة عن التصدي للأخبار الكاذبة أو الأخلاق العامة، وليس العنف الذي تواجهه النسا*ء وأفراد مجتمع الميم عين+ في فضاء الإنترنت، والتي لم تشرَّع بشكل أساسي لتكون مناسبة من منظور النوع الاجتماعي والجنساني.

ثالثا، تستخدم حكومات هذه الدول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية لكبح الرأي المعارض وتقويض حرية التعبير، ذلك بحسب تقارير نشرتها هيومن رايتش ووتش عام ٢٠٢٣ بخصوص تونس[١٢] ومصر[١٣] والمغرب[١٤] وليبيا[١٥]. هذه الأسباب تخلق عقبات أمام الوصول إلى قوانين فعالة وحقيقية لتجريم العنف الرقمي، وتسهم في تعزيز الشك وعدم الثقة تجاه الدولة ومؤسساتها

وعلى سبيل المثال، في ١٧ فبراير/شباط ٢٠٢٣، اعتقلت السلطات الليبية امرأتين، إحداهما مغنية والأُخرى صانعة محتوى على الإنترنت، بدعوى انتهاك قانون مكافحة جرائم الإنترنت الذي تبنته ليبيا في ٢٠٢٢ [١٦]، والإخلال بـ»الشرف والآداب العامة «. وأضاف وزارة الداخلية الليبية أن القبض عليهما جاء «لإساءتهما لمكانة المرأة الليبية العفيفة والكريمة في مجتمعنا المحافظ بأفعال وسلوكيات دخيلة علينا وتسيء لعاداتنا وتقاليدنا وديننا الحنيف».[١٧]

أما في مصر، وفقا لبيان صحفي صادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية،[١٨] اعتُقلت حنين حسام ومودة الأدهم في أبريل/نيسان ٢٠٢٢ على خلفية مخالفة قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم الإنترنت، وهن صانعات محتوي عبر تطبيقي تيك توك ولايكي. كانت هذه الحادثة نقطة بداية لنمط جديد تتجه إليه النيابة العامة المصرية لتجريم أشكال التعبير على الإنترنت، بناءً على معايير أخلاقية غير محددة من قِبل النيابة أو القانون. وكان التركيز واضحًا على استهداف شابات من طبقات اجتماعية محددة يقدمن محتوى يتشابه إلى حد كبير مع محتوى نساء من طبقات أخرى على الإنترنت. تم التحقيق مع أو توجيه الاتهامات لأكثر من ١٥ امرأة وفتاة بسبب محتواهن الذي نشرنه على الإنترنت، خاصة على تطبيق تيك توك، وتوجيه اتهام «التعدي على قيم الأسرة» في جميع القضايا التي أُحيلت إلى المحكمة بعد اعتقالهن.

في السياقات التي توجد فيها قوانين لمكافحة العنف الرقمي، كما هو الحال في المغرب، تواجه المدافعا*ت صعوبات كبيرة في الاستفادة من هذه القوانين. يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها التمييز والتحيز الذي يواجهنه في النظام القانوني من قِبل السلطات المنوطة بتطبيق القانون، التي تكون في أغلب الأوقات منحازة ضد المدافعا*ت الكويريات، وقد لا تتعامل مع شكاويهن بالجدية اللازمة، أو الأسوأ - تعرضهن للمزيد من العنف.

«صعب جدا أن أستخدم القانون]الخاص بمكافحة الجرائم الإلكترونية[كعابرة جنسيا لأني أنا راح اتعرض لعنف تاني، من منطلق هويتي الجندرية. قليل جدا من العابرات جنسيا اللي عندهن القدرة على الجوء للعدالة»
– مدافع*ة عابرة جنسيا من المغرب.

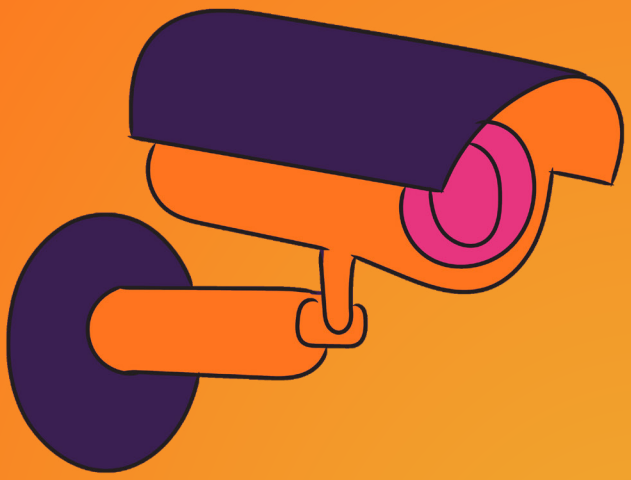

الفصل الثاني: أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ومرتكبيها

يقدم هذا الفصل أنواع العنف المختلفة التي تتعرض لها المدافعا*ت الكويريات والأفراد من مجتمع الميم العين+. وبناء على ما شاركته المدافعا*ت أثناء المقابلات عن تجاربهن مع العنف الرقمي، قُسِّم هذا الفصل بحسب مرتكبي أشكال العنف المختلفة: أولا العنف من قِبل أفراد الأجهزة الامنية، ثانيا العنف من قِبل أفراد عاديين كالعائلة والأصدقاء وأشخاص غرباء

٢,١ العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا من قبل أفراد الاجهزة الأمنية

يتناول هذا الجزء استخدام أفراد الأمن للهجوم الإلكتروني ضد مجتمع الميم عين+ والعابرات جنسيا، وتأثير تلك الهجمات على حياتهن. ولا نتحدث هنا عن استخدام أجهزة التجسس المراقبة من قِبَل جهات حكومية، بل اعتماد أفراد الأمن على جمع وتزوير معلومات وأدلة رقمية في الفضاء الإلكتروني عن طريق التركيز على مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي، عبر إنشاء حسابات غير حقيقية لانتحال شخصيات من أفراد مجتمع والميم عين+ والعابرات جنسيا

يستهدف أفراد الأمن في الدول الأربعة أفرادًا من مجتمع الميم عين+ عبر المنصات الرقمية، عن طريق الابتزاز والتحريض وكشف التوجهات الجنسية أو الهويات الجندرية لأفراد مجتمع الميم عين+ دون موافقتهم. تمثل هذا العنف في استهداف أفراد مجتمع الميم عين+ على تطبيقات المواعدة مثل «غرايندر» ومنصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك. كما تشمل التحرشات عبر الإنترنت كشف معلومات شخصية لأفراد نشطاء في مجتمع الميم عين+، ممن شاركن/وا في احتجاجات/مظاهرات، ونشر معلوماتهن/م الشخصية، مثل عناوين المنازل وأرقام الهواتف، والكشف عن توجههن/م الجنسيّ أو هويتهن/م الجندرية على منصات التواصل الاجتماعي.

حملات تشهير ونشر معلومات شخصية من قِبل أفراد الاجهزة الأمنية

تعرضت جميع المدافعا*ت المشاركات في التقرير لأشكال مختلفة من حملات التشهير التي تقترن في الأغلب بنشر معلومات خاصة عن توجهاتهن الجنسية. تهدف هذه الحملات لتشويه سمعة المدافعا*ت، نظرا لأنهن يمارسن نشاطهن في مجتمعات ما زالت تنظر للكويريات والعابرات جنسيا كأشخاص سيئات السمعة، فقط بسبب ميولهن الجنسية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى إسكات أصوات المدافعا*ت، وشغلهن بالخوف والقلق مما يمكن حدوثه بعد تسريب معلوماتهن.

من اللافت للنظر أن المشاركات من تونس ذكرن الوقفات التي حدثت بعد وفاة سارة حجازي[١٩] كحدث أدى لاستهداف كبير من الجهات الأمنية في البلدين. في تونس، شاركت هايدي أن الجهات الأمنية تصور جميع المتظاهرين في أي مظاهرة بصفة عامة، الأمر الذي حدث أيضا في الوقفات الاحتجاجية أمام السفارة المصرية بعد وفاة سارة حجازي. وبعد مشاركة هايدي في الوقفات، وجدت أن الصور الخاصة بها موجودة على صفحة فيسبوك الخاصة بالنقابات الأمنية[٢٠] في تونس. جذبت هذه الصور الكثير من الانتباه والتعليقات من مستخدمي فيسبوك، ودعت الكثير منها لقتل المشاركات/ين في الوقفات، وتوعدهن/م بالضرب إذا رأوهن/م في الشارع

تتزامن حملات التشهير مع حملات القبض على المدافعا*ت، الأمر الذي تفسره المدافعا*ت بأنه يشرعن إغلاق المجال العام بدعوى استهداف المساحات التي تروج للهويات والميول «غير الطبيعية» فقط، وذلك لحماية المجتمع وأخلاقه. في ليبيا، شن الأمن الداخلي في طرابلس حملة قبض على أشخاص من مبادرة كانت ريهام* منتمية إليها في ٢٠٢١. وبعد حملة القبض، وجدت ريهام صورا لها، مع أعضاء آخرين من الحملة، على صفحات فيسبوك مختلفة مصحوبة بادعاءات أن الأمن قبض على هؤلاء الأشخاص لأنهن/م ملحدات/ين. أثرت الصور بشكل كبير على ريهام، التي وصلتها رسائل كثيرة عبر فيسبوك تهددها بالضرب والقتل والاغتصاب. عانت ريهام من مشاعر ثقيلة من الخوف الشديد على سلامتها، الأمر الذي دفعها لغلق حسابها على فيسبوك

تهديدات

يختلف الوضع في ليبيا عن باقي البلاد التي يغطيها هذا البحث، حيث تسيطر الميليشيات على أجزاء مختلفة من ليبيا، وتلعب دورًا كبيرًا في المشهد السياسي والأمني. الوضع معقد، مع وجود حكومتين متنافستين في الشرق والغرب، وتعتمد كل منهما على تحالفات مع مجموعات مسلحة مختلفة. شاركت المدافعا*ت الليبيات أن العنف الذي تمارسه الميليشيات مختلفا عن عنف الحكومات، إذ تتسم الميليشيات بالعنف الشديد الذي نادرا ما تمارسه الحكومات بسبب اعتمادهم على العنف لتحقيق أهدافهم. شاركت سارة، وهي ناشطة عابرة جنسيا، أنها كانت نشطة في ٢٠١٩ في مجموعة على فيسبوك، تهدف لنشر الوعي بوجود العابرين جنسيا، وتحاول طرح حلول طبية وقانونية للتحديات التي تواجهها العابرات جنسيا.

تقول سارة إن أحد الميليشيات المسيطرة على المنطقة التي كانت تعيش فيها، وهي قوة الردع الخاصة، لها «جيش إلكتروني». بدأ «الجيش الإلكتروني» في إرسال تهديدات لها عبارة عن فيديوهات قتل حقيقية، وفيديو آخر تتذكره سارة جيدا لرجل ملقى على الأرض ويأكل كلب بيت بول أعضاءه التناسلية، والذي اعتبرته تهديدا صريحا وفجا لها. كان للفيديوهات أثرا كبير على سارة، ووصل بها الأمر لما تصفه ب «الاضطراب النفسي»

أنا بحب الحيوانات جدا. إلى الآن، كل ما أشوف كلب بيت بول جسمي يدخل في حالة اضطراب وبرتعب، وأصبحت أشعر بحالة صدمة لما أشوف كلب بيت بول. تحديدًا بتعب، رغم أنه أنا بحب الكلاب جدا وبحب الحيوانات عمومًا جدا. وصلت لمرحلة من الاضطراب النفسي لأني مش قادرة أفهم كمية التهديدات وأستوعب خطورة الموقف.

الملاحقات الأمنية على «أرض الواقع»

شاركت المدافعا*ت إيمانهن بعدم جدوى الفصل بين الانتهاكات، لانتهاكات إلكترونية وأخرى على أرض الواقع، إذ لا يمكن فصلهما عن بعض، وتتحول العديد من التهديدات الإلكترونية لانتهاكات حسية. كما تمثل الانتهاكات الإلكترونية انعكاسا للأبوية التي تشكل واقعنا، وتجسيدا لما نعنيه عندما نتحدث عن الأنظمة القمعية. شاركتنا أيضا المدافعا*ت أن الفصل بين الانتهاكات الإلكترونية وال»واقعية» يعطي انطباعا بأن الانتهاكات والتهديدات التي تحدث عبر الإنترنت ليست مهمة بما يكفي لأنها ليست «حقيقية»، في حين أن لها وقع نفسي ومادي حقيقيين جدا. على سبل المثال، شاركت إحدى المدافعا*ت من ليبيا أن مليشيات جنزور[٢١] لاحقتها بعد مداهمة منزلها لأنها نشرت عبر صفحتها على فيسبوك عن هويتها الجندرية، وقالت: **«لأن هما ربطوها بالدين: مادام أنت أفصحت على الهوية الجندرية بتاعك في منصات التواصل الاجتماعي بشكل واضح، معناها أكيد أنت معندكش دين [...] ويريدون استتابتي من جديد والتراجع عن أقوالي، لكن بقوة السلاح، فهربت إلى تونس».** تعد السياقات التي تتسم بعدم الاستقرار والنزاعات العنيفة (كالسياق الليبي) سياقات شديدة الخطورة على المجموعات المهمشة، إذ يصبحون الحلقة الأضعف التي يمكن مهاجمتها بسهولة، استنادا إلى خطابات دينية ومجتمعية لها جذور عميقة في العديد من المجتمعات. واستنادا إلى هذه الجذور، يعد الهجوم علي هذه المجموعات طريقة سهلة لكسب تعاطف ومساندة جماهيرية عبر حشد قلق أخلاقي من «الشذوذ» الذي يهدف لتدمير المجتمع.

تبدد هالة (ناشط*ة مصرية في مجال مناهضة العنف ضد المرأة بمختلف توجيهاتها الجندرية والجنسانية) الاعتقاد بأنن التهديدات التي تحدث عن طرق الإنترنت ليست «جدية» مثل التهديدات التي تحدث «على أرض الواقع»: تُلاحَق الناشطات والمدافعات على أرض الواقع بسبب آراء أو أفكار نُشرت على الإنترنت، غير متوافقة مع سياسات الدولة، وذلك يجعل أغلب المدافعا*ت قلقات جدا على حياتهن.

تصوير وبث اعترافات عن طريق فيسبوك

تفضح السلطات الأمنية في ليبيا معلومات الأشخاص المنتمين لأفكار ليبرالية من المجتمع المدني ومجتمع الميم عين+. وقالت شادية* وهي مدافعة ليبية، إنه في عام ٢٠٢٢، دشنت جهات أمنية في ليبيا حملة ضد المدافعين والمدافعا*ت عن حقوق الإنسان ومجتمع الميم عين+، بدأت بالقبض على أحد الصحفيين المنتمين الى مجتمع ميم عين+ بسبب مقال نشره عن سوء أوضاع اللاجئين في ليبيا. وعذب الأمن الصحفي وأجبره على الاعتراف بأسماء من ينتمون إلى مجتمع الميم عين+ وأي شخص يكون إما ملحدًا أو مثلي الجنس أو يعمل في منظمات تدعم الليبرالية. وسجل أفراد الأمن فيديو لتلك الاعترافات، ونشروها على صفحة جهاز الأمن الداخلي الليبي على فيسبوك. وبالفعل، أُلقي القبض على أفراد من مجتمع الميم عين+، ومارس أفراد الأمن نفس الأسارةب معهم، لمعرفة أسماء من ينتمون إلى منظمات حقوقية وكويرية. وأضافت شادية أن فيديو آخر نُشر بعد هذا في ١٥ مارس/آذار ٢٠٢٣ عندما ظهر شخص آخر كان تحت الضغط والإكراه، وطُرحت عليه نفس الأسئلة حول الشخصيات العامة أو الأشخاص الذين يعرفهم، وذكر اسم المدافع*ة شادية والمنظمة التي أسستها في ليبيا بأنها تهدف لجمع شبكات من المثليين والملحدين

توضح شهادة شادية أن الجهات الأمنية تستخدم الإنترنت، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، لخلق حالة من القلق المجتمعي، والتي أصبحت طريقة فعالة للتشهير بالمدافعا*ت، لعلم الجهات الأمنية بانتشاره الشديد وأنه وسيلة مثالية لنشر الأفكار. لم تعد الأنظمة الحاكمة في مقعد المشاهد والمراقب فقط، بل أصبحت مستخدم قوي لوسائل التواصل الاجتماعي.

٢,٢ العنف من قِبل العائلة والأشخاص المقربين

تواجه المدافعا*ت الكويريات والعابرات جنسيا العنف من قبل أفراد أسرهن. شاركت المدافعا*ت أن العنف من أفراد أسرهن يخلق إحساسا قويا بالوحدة والقلق الذي يتسبب به احتياج أن تكون المدافعا*ت في حالة يقظة دائمة حول ما يشاركنه عبر الإنترنت، خوفا من أن يكتشف أفراد عائلتهن حقيقة توجهاتهن الجنسية. يتضمن هذا العنف المراقبة والتتبع، وفي بعض الحالات احتجاز العائلة للمدافعا*ت في منازلهن أو طردهن أو التهديد بطردهن من المنزل بسبب معرفة هوياتهن وميولهن الجنسية، أو بسبب نشاطهن الحقوقي. تشارك دعاء*، ناشطة كويرية من تونس، أنها حرصت على إخفاء كل نشاطها عبر فيسبوك عن عائلتها، إذ حظرتهم جميعا. تفاجأت دعاء بأن أخيها استطاع أن يرى أحد المنشورات التي كتبتها لشريكتها الحميمية. قرر أخوها أن يشارك المنشور مع والديها، الذان أجبراها على مسح حساباتها في فيسبوك وانستغرام. وهددتها والدتها بطردها من المنزل إذا علمت أنها ما زالت تتواصل مع شريكتها. تقول دعاء إن تتبع أهلها الشديد لها لم يتوقف، إذ طلب منها والدها أن تشاركه جميع كلمات سر حساباتها ليتحقق من أنها توقفت عن مراسلة شريكتها والأشخاص «الشواذ» الذين تتواصل معهم

تعد العائلة مصدرًا مهمًا لتهديد وابتزاز المدافعا*ت. تقول فاتن*، ناشطة كويرية نسوية من مصر، إنه كانت تصلها رسائل تهديد عبر فيسبوك من حسابات لا تعلم من أصحابها، يهددونها بأنهم سيُعلمون أهلها بتوجهاتها الجنسية ونشاطها الحقوقي. تقول فاتن إنها متأكدة من أن أصحاب الحسابات هم أشخاص مقربون يعرفونها بشكل جيد لأنها تشارك تفاصيل نشاطها مع أشخاص معدودة، كما أنها لا تعلن عن ميولها الجنسية، التي يعرف عنها أشخاص محدودة. تقول فاتن إن التهديدات جعلتها تدرك أن الدوائر التي كانت تظن أنها آمنه ليست كذلك، وإنها اكتشفت أنها لابد أن تعيد التفكير في الأشخاص الآمنين لها

٢,٣ العنف من قِبل أشخاص مجهولين

واجهت جميع المدافعا*ت المشاركات في المقابلات عنفًا من قِبل أشخاص مجهولين، الأمر الذي أصبح جزءًا رئيسيًا من تجربة المدافعا*ت عبر الإنترنت. وتختلف أسارةب العنف، إلا أن المدافعا*ت قلن إن أكثر أسارةب العنف انتشارا هي صنع ونشر الميمات والتهديدات، ونشر معلومات خاطئة عبر صفحات فيسبوك، وإنشاء حسابات مزيفة لتهديد وابتزاز المدافعا*ت

وفقا للمقابلات التي أُجريت مع المدافعا*ت من تونس، فإن الميمات تُستخدم كأداة للتحرش والتنمر لاستهداف المدافعا*ت عبر الإنترنت، كما تنتشر بشكل واسع في تونس والمغرب ومصر. ولصنع الميمات القدرة على تشكيل المواقف والمعتقدات، لأنها تعتمد على الصور النمطية، واللغة المهينة التي تُقَدّم بطريقة مضحكة أو عفوية، فتُساهم في نشر أفكار نمطية أو مؤذية بصورة سريعة. وتقول المدافعا*ت إن الميمات تساهم في تعزيز ثقافة تعتبر التمييز والعنف مقبولين أو مضحكين، ولا تفتح أي مجالات للنقاش أو التفكير، فتنتشر بسرعة كبيرة نظرا لأنها تمثل أهم ما يتطلبه التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ أن تكون المعلومة قصيرة جدا وبسيطة جدا في الفهم، الصفات التي تجعل بعض الميمات تنتشر بسرعة شديدة

تقول دانيا*، ناشطة كويرية في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين + وشاركت في تأسيس منظمة نسوية بالمغرب، إن صنع الميمات والفيديوهات المضحكة على يوتيوب وانستغرام وتيك توك بغرض الاستهزاء والسخرية من قضايا مجتمع الميم عين+ أمر منتشر في المغرب، وإنه من الصعب توقع الميمات التي ستنتشر بسرعة كبيرة. علي سبيل المثال، شاركت دانيا في حوار تليفزيوني في منتصف ٢٠٢٤، ناقش حقوق الأشخاص الكويريين في المغرب. تقول دانيا إن اللقاء انتشر بسرعة كبيرة نظرا لعمل ميم على اسمها، الأمر الذي لم تتوقعه على الاطلاق. كان الميم سببًا في انتشار اللقاء التليفزيوني الذي شاهده أهلها بعد أن رأوا الميم. بدأت دانيا تتلقى تهديدات من حسابات مجهولة، وبدأ حسابها يجذب الكثير من الانتباه. شمل هذا الانتباه اقتطاع أجزاء من الحوار الذي أجرته وصورا لها، ونشرها في مجموعة عبر فيسبوك يُدعي «ألفا مان»، يركز على السخرية والهجوم على حسابات النسويات والأشخاص الكويريين. تُجيّش المجموعة متابعيها (وعددهم مئة ألف متابع) للهجوم على حسابات بعينها لانتقادهن وتهديدهن. تقول دانيا إنها شاركت في مجموعات حوارية نظمها فيسبوك لبحث أشكال الدعم المطلوب للمدافعا*ت والنسويات، وإنها حاولت التواصل مع فريق فيسبوك لدعمها لإزالة الميمات المنتشرة، لكنها لم تتلقَ أي رد. أجبرت حدة الهجوم دانيا على إغلاق حسابها عبر فيسبوك لتجنب الأذى

تتشارك ريهام*، وهي ناشط*ة حقوقية وكويرية نسوية في المنفى تعمل على تمكين مجتمع الميم عين+ في ليبيا، تجربة دانيا مع مجموعات فيسبوك المخصصة للهجوم على وتهديد الناشطا*ت والكويريات عبر الإنترنت. وفي عام ٢٠١٦، نُشرت صور لريهام في مجموعة كبيرة على فيسبوك، مخصصة لأشخاص ذوي انتماء ميسوجيني (كاره للنسا*ء)، وأُرفق مع الصور عناوين مثل **«الإنسانة هذه ملحدة، شاذة، تدعو لما يهدم القيم، ولو لقيتوها في الشارع اقتلوها».**

تحدثت بعض الناشطا*ت عن أحداث محددة تسببت في الكثير من العنف والتهديدات لهن. أحد الأمثلة المهمة كانت وفاة سارة حجازي. قالت ناشط*ة مصرية إنها تلقت تهديدات بالقتل في عام ٢٠١٧ من أشخاص كثيرين لا تعرفهم، في رسائل خاصة على فيسبوك، بسبب منشور كتبته عن سارة حجازي. كما شاركت فاتن*، ناشطة كويرية نسوية من مصر، أنها رأت منشور على فيسبوك عن سارة حجازي وكتبت تعليق متمنيه لسارة الرحمة. تقول فاتن إن أحدهم علق على تعليقها بإضافة أشخاص آخرين (عمل tag)، ويسألهم إن كانت فاتن من طلبة جامعتهم. شعرت فاتن بالخوف الشديد من تعرف أشخاص من الجامعة عليها، فقررت البقاء في المنزل لعدة أيام لتجنب أي خطورة.

تأملات حول أنماط العنف عن طريق الإنترنت

شاركت المدافعا*ت أن الإنترنت (وبصورة خاصة مواقع التواصل الاجتماعي) التي نتحدث عنها اليوم تختلف اختلافا جذريا عما كانت عليه عندما بدأن نشاطهن عن طريق الإنترنت في عام ٢٠١٠-٢٠١١. شاركت المدافعا*ت أن السعي وراء الربح المادي لم يكن ظاهرا في ٢٠١٠-٢٠١١ كما هو الآن، إذ أتاحت وقتها وسائل التواصل الاجتماعي مساحة للتواصل والتشبيك والتنظيم. على الرغم من تعرض الناشطا*ت للهجوم عن طريق الإنترنت في بداية استعمالهن لوسائل التواصل الاجتماعي، إلا ان الهجوم لم يكن سمة أصلية من تجربة المدافعا*ت. تتذكر المدافعا*ت أيضا أن الهجوم والتهديدات كانت - إلى حد كبير - من أشخاص يعرفن أسمائهم، الأمر الذي تغير مع انتشار الردود والحسابات المبرمجة (bots) التي تُستخدم للبحث عن كلمات مفتاحية محددة لمهاجمتها، الأمر الذي تنتج عنه حملات هجوم منسقة تغمر حسابات المدافعا*ت برسائل مسيئة أو تهديدات. تشارك المدافعا*ت أن الإنترنت آنذاك كان أكثر أمنا نظرا لحداثة استخدام المدافعات/ين عن حقوق الإنسان له، فلم تكن للحكومات خبرات في مراقبة المدافعا*ت أو حتى ما يجب مراقبته. وفي ظل هذه الحرية، وفرت مواقع التواصل الاجتماعي مساحات جديدة للتشابك والتخطيط والتنظيم.

شاركت المدافعا*ت أننا يجب أن نتكلم عن الإنترنت بصورة مختلفة، إذ لا يجب الاستمرار في ترديد نفس الطرح؛ أن الإنترنت يتيح مساحات من الحرية غير مسبوقة وأن التحدي يكمن - في الغالب - في مراقبة وتتبع الدول. يتجاهل هذا الطرح مستجدات كثيرة في كيفية عمل مواقع التواصل الاجتماعي، من أهمها الخوارزميات. تشير الخوارزميات إلى مجموعات معقدة من القواعد والحسابات التي تستخدمها المنصات لتحديد المحتوى الذي يراه المستخدمون. نرى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت يتغذى من خلال خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي، التي يدفعها منطق استمرار مشاركة المستخدمين لتعزيز اقتصاد البيانات(the data economy) . تحلل هذه الخوارزميات سلوك المستخدمين وتفضيلاتهم وتفاعلاتهم لتخصيص المحتوى المعروض لكل فرد، وتلعب دوراً حاسماً في تشكيل تجربة المستخدم من خلال التأثير على الرسائل والإعلانات والتوصيات التي تظهر للمستخدمين. يركز اقتصاد البيانات على تحقيق ربح من جميع جوانب حياة الإنسان وعلاقاته. ومن خلال ضبط هذه الخوارزميات باستمرار، تهدف منصات وسائل التواصل الاجتماعي إلى زيادة مشاركة المستخدمين والاحتفاظ بهم. وتقدم خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي المحتويات التي من المرجح أن تُبقي المستخدمين أكثر تفاعلًا ولمدة أطول، وهذا بدوره يتيح استخراج البيانات، أي العمر والجنس والموقع والأيديولوجية السياسية والتفضيلات، إلخ. يتم بعد ذلك تداول هذه البيانات السلوكية لتنبؤ المنتجات المقترحة للمستخدمين لشرائها، إذ كانت الإعلانات الموجهة أحد نماذج العمل المهيمنة.

يرتبط اقتصاد البيانات بشكل وثيق بمعاملة انتباه الإنسان كمورد نادر. كلما قضينا المزيد من الوقت والانتباه على منتج أو خدمة أو منشور أو تغريدة أو فيديو، زادت البيانات التي يمكن إنتاجها. تتسبب البيانات المتدفقة باستمرار في الفضاءات الرقمية في تشجيع الشركات على محاولة لفت انتباه المستخدمين بطرق أكثر تنافسية من أي وقت مضى، للحفاظ على تصفح المستخدمين والتفاعل مع المحتويات. هذا المنطق يميز المحتويات المثيرة للجدل، التي عادة ما تنشر خطابات كراهية أو ساخرة من عمل المدافعا*ت، في حين تُقمع الجهود النسوية في دفع سرد بديل يتحدى الخطابات الأبوية.

رغم أن جذور العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت تكمن في عدم المساواة الهيكلية، إلا أن هذا العنف يعتبر جزئيًا أيضا نتيجة للهدف الأساسي للخوارزميات: توليد تفاعل عالٍ. عادة ما تُنتج المعلومات الخاطئة والمثيرة للجدل والاستقطاب تفاعلًا عاليًا في وسائل التواصل الاجتماعي. الغضب الأخلاقي هو عاطفة مألوفة للغاية، وربما الأكثر انتشارًا على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي حين لا تنعزل حالات الغضب الأخلاقي الجماهيري على وسائل التواصل الاجتماعي عن المشكلات الاجتماعية والسياسية القائمة، تعمل الخوارزميات

على «مكافأة» محتويات الغضب بالمزيد من الإعجابات وإعادة المشاركة. لذلك، فإن المنطق الأساسي للخوارزميات لتعزيز المحتوى «المثير» يعني أن أي هجمات أو عنف عن طريق الإنترنت، بغض النظر عن الضرر المحتمل، سيرسل إشارة إيجابية إلى الخوارزميات. بمجرد أن تصنفها الخوارزميات كمحتوى يجب تعزيزه، يكون من المتأخر جدًا لأي شخص محاولة إزالة المحتوى الأصلي أو احتواء العنف أو الهجمات أو التهديدات التي تتلقاها المدافعا*ت.

شاركت المدافعا*ت أن طريقة عمل الخوارزميات غامضة، إذ لا يعرفن لماذا وكيف يصل بعض محتواهن لأشخاص كارهين للنسويات والأشخاص المغايرين بالذات؟ لماذا لا يصل أيضا لأشخاص متوافقين فكريا مع المدافعا*ت؟ لماذا ينتشر بعض المحتوى بطريقة هائلة (viral) في حين يظل محتوى آخر بدون أي مشاهدات تقريبا؟ يُعد غموض كيفية عمل الخوارزميات من الأسباب التي دفعت المدافعا*ت لمشاركة أنها طريقة جديدة للتدخل في حريتنا في التعبير بدون حتى أن نلاحظ. فهم خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت وحريتنا في الرأي والتعبير من خلال عدسة نسوية يتطلب منا ألا نقوم فقط بفحص السمات التقنية عن كثب (والتي في كثير من الأحيان تكون خارج متناولنا أو تكون مبهمة بشكل متعمد) لكن أيضًا يتطلب منا أن نسأل عن المنطق الذي يحرك التكنولوجيا؛ منطق الربح في إطار رأسمالي

نظرا لهذا التصميم، تساءلت المدافعا*ت: هل من المرجح لهذا التصميم أن يساهم في القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت؟ نظرا لأن الغرض الأساسي من منصات التواصل الاجتماعي هو الربح، هل من الواقعي أن نتوقع أن يُعاد تصميمها؟

«السوشال ميديا بتغذي كيان رأسمالي عنيف، أنا مش فارقة معاه ولا أي حد معرض للخطر فارق معاه. مبيخدمنيش، وهو عاوز يبقى فيه تفاعل بأكبر قدر ممكن، بيبقى ضدي شخصيًا. هي [فيسبوك] شركة هادفة للربح وعاوزة يبقى فيه تفاعل طول الوقت فمش فارق معاهم أي حاجة».
- مدافع*ة كويرية من مصر.

الفصل الثالث: العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا أثناء كوفيد-١٩ وتأثيره على النشاط الكويري

في خضم جائحة كوفيد-١٩، أصبحت المساحات الرقمية ملجأً مهما للمدافعا*ت عن حقوق النسا*ء وأفراد مجتمع الميم عين+، فأثناء فترة الجائحة، زاد الاعتماد على المنصات الرقمية للتواصل والمناصرة خلال فترات الإغلاق، الأمر الذي زاد من وتيرة العنف الرقمي ضد المدافعا*ت اللاتي أجرينا مقابلات معهن.

وجدت المدافعا*ت عن حقوق النسا*ء وأفراد مجتمع الميم عين+ أنفسهن في مواجهة تصعيد مقلق للتهديدات السيبرانية ومستويات عالية من العنف الرقمي.[٢٢] في تونس، من بداية فترة الإغلاق بسبب الجائحة حتى مايو/أيار ٢٠٢٠، أُبلغ عن ٦٦٩٣ حالة عنف إلى الرقم الوطني الذي يستجيب لحالات العنف اللفظي والأخلاقي والجسدي والجنسي.[٢٣] وبحسب نفس التقرير، ازدادت في المغرب حالات العنف ضد النسا*ء بشكل كبير خلال فترة الإغلاق الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩. وما بين ١٦ مارس/آذار إلى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٠، كانت هناك ٧٥٠ حالة عنف، ٤٥ منها كانت تتعلق بأفعال العنف الرقمي ضد النسا*ء.[٢٤] إن تقاطع الهويات يزيد من تعقيد التحديات، إذ تواجه المدافعا*ت عن حقوق النسا*ء اللاتي يشكلن أيضًا جزءًا من مجتمع الميم عين+، أشكالاً متعددة من التمييز، إذ لا تستهدف الهجمات عبر الإنترنت نشاطهن فحسب، بل تستهدف أيضًا هويتهن الجنسية وتوجههن الجنسي.

تمثل جائحة كوفيد-١٩ دراسة حالة مثيرة للاهتمام للتجذر العميق للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مجتمعاتنا وكيفية اندلاعه خلال فترات الأزمات. كما تقدم لمحة عن تجربة المدافعا*ت مع العنف في غياب الدعم من دوائرهن، نظرا لإجراءات الإغلاق أو لأسباب صحية. نرى أنه من المهم تسليط الضوء على العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت خلال الجائحة، فإذا كانت النسويات حاولن أن يسلطن الضوء على العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال فترة الجائحة، والذي لم يكن من أولويات العديد من الحكومات التعامل معه،[٢٥] فماذا كان وضع العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت؟

٣,١ العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في وقت كوفيد-١٩

أظهرت عقود من الأبحاث أن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا شائع في جميع السياقات. ومع ذلك، خلال أوقات الأزمات، عادة ما تحدث اضطرابات في الخدمات المتوفرة لمكافحة هذا العنف، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستويات الاعتداء. كانت جائحة كوفيد-١٩ مثيرة للقلق بشكل خاص في هذا الصدد، بسبب التباعد الاجتماعي والإغلاقات والقيود على الحركة التي عرضت النسا*ء لمخاطر كبيرة داخل منازلهن. علاوة على ذلك، أدت الضغوط الصحية والنفسية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة إلى زيادة معدلات العنف. هذه العوامل المترابطة أدت إلى وصف الأمم المتحدة لـ «العنف القائم على النوع الاجتماعي» بأنه «جائحة ظل» تحدث جنبًا إلى جنب مع كوفيد-١٩ على نطاق عالمي، ما أدى إلى تقديرات بأنه سيكون هناك ٣١ مليون حالة إضافية من العنف القائم على النوع الاجتماعي على الصعيد العالمي خلال ستة أشهر من بداية الجائحة.[٢٦]

وفقا للمقابلات التي أُجريت مع المدافعا*ت، قالت ٥٥ في المئة منهن إن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ازداد وقت الجائحة بالمقارنة بما قبلها. فسرت المدافعا*ت ذلك لأسباب تتعلق بطاقة الغضب الكبيرة التي تسببت بها الأزمات الصحية والاقتصادية، وحاله الخوف والقلق العامة. وهذا قد يجعل الأمر يبدو كما لو أن الزيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال جائحة كورونا أمرًا حتميًا. لكن تأثير كوفيد-١٩ على العنف القائم على النوع الاجتماعي ليس حتميًا، بل فاقم مخاطر وعزز من أنماط سلوك ومعتقدات قائمة بالفعل لكن زادت حدتها مع وجود أزمة صحية عالمية.

تقول ياسمين*، من ليبيا وهي ناشط*ة كويرية نسوية في المنفى تعمل في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين+ والأشخاص غير النمطيين أو اللا منتمي للثنائية الجندرية، إن العنف الرقمي قبل كوفيد كان أقل حدة من العنف الرقمي أثناء وبعد كوفيد لأن **«المواطن العادي كان ملتهي في حياته الخاصة، العمل والأسرة أو الدراسة أو غيرها من الأشياء. مرحلة كوفيد جعلت الإنسان يتقوقع على نفسه، بالتالي أصبح أكثر اتصالًا بالإنترنت، الذي أصبح المتنفس عن الغضب والقلق الذي شعر به جميع الناس»**. من المغرب تقول أميرة*، وهي ناشط*ة

كويرية نسوية في مجال الدفاع عن مجتمع الميم عين+، إنها تعرضت لعنف رقمي شرس في عام ٢٠٢٠ في فترة الجائحة أكثر من قبل الجائحة، فكانت تتعرض لتحرش لفظي وتهديدات بالقتل بوتيرة مرتفعة، تفسره بأنه تنفيس كل طاقة كراهية النسويات والمغايرين جنسيا للإنترنت. تعتقد أميرة أيضا أنه في ظل إجراءات الإغلاق، لن يكون من أولويات الحكومات النظر في أي بلاغات مقدمة عن تهديدات من مجتمع الميم عين+، نظرا للانشغال بأزمة كوفيد، الأمر الذي يؤدي لانتهاكات أكثر جرأة. تقول أميرة إن مرحلة كوفيد أظهرت ما كان موجودا بالفعل من قناعات كارهة للمغايرين جنسيا، وكشفت بشكل جلي عن الانتهاكات التي يواجهنها منذ سنوات. تقول دعاء، ناشطة كويرية من تونس، إن ازدياد العنف الرقمي في وقت كورونا هو بمثابة مرآة العنف الذي يحدث في الحياة الواقعية، وربما أسوأ في الفضاء الرقمي لأنه لا يُرى ولا يُعترف به.

٣,٢ هل اختلف نمط النشاط الكويري في وقت كوفيد-١٩؟

شاركت المدافعا*ت أن جائحة كوفيد-١٩ دفعت العديد من المنظمات لاستكشاف طرق جديدة للتنظيم عبر الإنترنت وتنمية مهاراتهن في استخدام الإنترنت للعمل النسوي والكويري. قالت سمية* ناشطة كويرية من مصر، إنه في وقت كوفيد-١٩ أصبح هناك دعم نفسي وقانوني لأفراد من محافظات بعيدة عن المركزية بفضل الاعتماد على منصة فيسبوك، التي لم تكن تُستخدم لهذا الغرض قبل الجائحة. أضافت سمية أنها أدركت خلال فترة فيروس كورونا أن العديد من المنظمات غير الحكومية لا تجيد استخدام الإنترنت لتقديم الدعم لجمهور أوسع **«لسه محبوسين جوا الملتقيات والاجتماعات والمؤتمرات والأسارة بتاعة المناصرة اللي جار عليها الزمن»**. وفي المغرب، تقول دانيا*: **«أصبح كل شيء يحدث عبر الإنترنت، مثل ورش عمل بناء القدرات والاجتماعات وتنفيذ المشاريع الفنية وإنشاء المحتوى والحملات المناصرة من خلال برنامج زووم. تغير كل شيء وتم توجيه الأنشطة إلى الإنترنت، وهذا أمر جيد لأن العديد من الأشخاص والمنظمات والتجمعات بدأوا يمتلكون الشجاعة لخلق الأشياء والقيام بأشياء تتعلق بالأمور الكويرية»**. تقول دانيا إن انفتاح المجموعات على الإنترنت بصورة أكبر كانت له إيجابيات، إذ أدى في بعض الأحيان لزيادة التضامن: **«كان هناك تضامن عبر الإنترنت من أشخاص لم نكن نعرفهم قبل كوفيد-٩١ وتعرفوا على عملنا عبر الإنترنت أثناء كوفيد»**.

رغم بعض الإيجابيات، إلا أن استخدام الإنترنت بصورة أوسع خلال الجائحة أدى أيضا لزيادة رقابة الاجهزة الأمنية على المحتوى الكويري والنشاط الحقوقي عبر المنصات الرقمية. تقول ريهام*، وهي مدافع*ة نسوية كويرية من ليبيا، إنه خلال كوفيد-١٩، نشط أفراد مجتمع الميم عين+ في ليبيا على انستغرام وفيسبوك و منصة إكس (تويتر سابقا) أكثر بسبب صعوبة وجودهن/م في مساحات تقليدية بسبب الجائحة، لذلك أصبح المحتوى الكويري موجودًا على الإنترنت، ما أدى إلى حملة اعتقالات واسعة لنشطاء من مجتمع الميم عين+، لأن الأمن الداخلي الليبي بدأ باستهداف المساحات الرقمية. استمرت منهجية الرقابة والعنف الإلكتروني لما بعد فترة الجائحة، ففي مايو/أيار ٢٠٢٣، أصدر جهاز الأمن الداخلي الليبي قرارًا حمل الرقم ٢٠٢٣/٤٣٦ بإنشاء هيئة دينية رسمية هي الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية، للإشراف على برنامج «حرّاس الفضيلة»[٢٧] لمكافحة ما أسمته «الانحرافات الدينية والفكرية والأخلاقية». ونشر جهاز الأمن الداخلي في ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣ فيديوهات على صفحته على فيسبوك تظهر ١٤ شخصًا، من بينهم أربع نسا*ء وفتاة تبلغ من العمر ١٧ عامًا، يعترفون تحت الإكراه بجرائم مثل «نشر الإلحاد» و«الردّة» واعتناق اللادينية والمثلية الجنسية.[٢٨]

كان من أكبر التحديات التي واجهت المدافعا*ت هو عدم قدرتهن على مساندة بعضهن بصورة فعالة خلال فترت الجائحة. شاركت هالة*، ناشطة كويرية من مصر، أنه أثناء الجائحة، كان هناك تحدٍ داخل الحراك الكويري بخصوص عدم وجود التضامن المعنوي عندما تضطر إحدى المدافعا*ت للرجوع إلى منزل عائلتها الذي تعرضت فيه للعنف بسبب توقف عملها أثناء الجائحة، وعدم قدرة المدافعا*ت على توفير التضامن المعنوي بسبب إجراءات الإغلاق: **«التضامن حاجة مهمة جدا في الشغل بتاعنا لأن ده هو اللي بيخلينا نكمل في النشاط، وقت كوفيد كان صعب، انه احنا مش**

قادرين نشوف بعض ومش قادرين نطمن بعض. في ناس اضطرت ترجع لبيوت أهاليها اللي هي بتتعرض فيها للعنف، فده كان أصعب حاجة.»

وصفت العديد من المدافعا*ت فترة الجائحة بأنها فترة «كئيبة»، إذ شعرن بالوحدة الشديدة. زاد من إحساس الوحدة عدم قدرتهن على مقابلة مدافعا*ت أخريات ومشاركة ما يحدث معهن. دفع إحساس العزلة بعض المدافعا*ت للانسحاب من النشاط الكويري تماما. تقول دنيا*، مدافع*ة كويرية من مصر، إنها أدركت وقت الجائحة أنه من الأفضل لها الانسحاب تماما من النشاط الكويري لأنها أدركت أنه إذا أُلقي القبض عليها، لن يعرف أحد ولن تستطيع المدافعا*ت مساندتها نظرا لإجراءات الإغلاق. تقول دنيا إن الإحساس المسيطر عليها وقتها كان الخوف والشعور بأن «العالم هينتهي». أدركت دنيا وقتها أن عليها تركيز طاقتها على أن تستمر في الحياة ببساطة – أن وجودها بحد ذاته هو نوع من المقاومة

الفصل الرابع: تعامل المدافعا*ت الكويريات والعابرات جنسيا مع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا

يعرض هذا الفصل تجارب المدافعا*ت في التعامل مع العنف الرقمي عندما يحدث لهن، إما بإغلاق حساباتهن في مواقع التواصل الاجتماعي، أو إبلاغ إدارات منصات التواصل الاجتماعي وفقا لسياستها، أو إخطار السلطات المعنية التابعة للدولة عن وقائع العنف الرقمي. تعرضت جميع المدافعا*ت اللواتي أُجريت معهن المقابلات في هذا السياق لحوادث تحرش وتهديد رقمي، وتبنين استراتيجيات متعددة لمواجهة أنواع مختلفة من التحرش الرقمي. وصلن في النهاية إلى طرق مناسبة للتعامل المباشر مع هذا العنف، كل منهن على حدة، وتتنوع ردود أفعالهن المباشرة في التصدي للعنف الرقمي

٤,١ إغلاق حسابات مواقع التواصل الاجتماعي

تباينت ردود فعل المدافعا*ت مع مرتكبي العنف الرقمي، ما بين التجاهل التام أو إغلاق الحساب بشكل كامل/مؤقت، إلى أن تهدأ وتيرة العنف أو يتوقف الانتشار الفيروسي (viral) لمحتواهن، واستعادة قوتهن النفسية للتعامل مع الموضوع. تشارك دعاء*، ناشط*ة من تونس، أنها تغلق حسابات التواصل الاجتماعي بشكل مؤقت لأطول فترة ممكنة، وتختفي لفترة من الوقت حتى تشعر أن الأمر قد انتهى. كما تشارك فاتن*، مدافعة نسوية كويرية من مصر، أنها كانت تشعر بالخوف من التهديدات، فغلق حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي. قالت المدافعا*ت إن إغلاق حساباتهن على منصات التواصل الاجتماعي يرجع للخوف أو الإرهاق النفسي من التعامل المستمر مع العنف، وأيضا لإدراكهن أن طبيعة نشاطهن الحقوقي في المنطقة يتطلب منهن وضع ممارسات وتدابير لحماية أنفسهن من العنف الرقمي، وأكثر التدابير فعالية هي غلق الحساب أو التجاهل التام.

٤,٢ إبلاغ إدارة منصات التواصل الاجتماعي

يقدم مركز مساعدة فيسبوك سياسات وإجراءات للإبلاغ عن المحتوى غير الملائم أو المسيء أو الحسابات المزيفة أو المحتوى الاحتيالي. تقول المدافعا*ت إن هذه السياسات لا تضع في اعتبارها منظور النوع الاجتماعي والسياقات السياسية والاجتماعية في المنطقة. فبحسب تقرير نشرته هيومن رايتس ووتش عام ٢٠٢٣ بعنوان «كل هذا الرعب بسبب صورة» ، التقت المنظمة بأفراد من مجتمع الميم عين+ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ممن قدموا شكاوى إلى فيسبوك وانستغرام بشأن التحرش عبر الإنترنت والمحتوى السلبي. وبالرغم من ذلك، لم تحذف المنصات المحتوى بزعم أنه لا يخالف إرشادات المجتمع أو معاييره. شمل هذا المحتوى، الذي استعرضته هيومن رايتس ووتش، كشفًا عن التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية للأفراد دون موافقتهم، ونشر معلومات تعريفية، وتهديدات بالقتل، ما أدى إلى عواقب وخيمة على أفراد مجتمع الميم عين+. ولم تكتشف الأتمتة (automation) هذا المحتوى، وعند الإبلاغ عنه، لم تكن الأتمتة فعالة في إزالة المحتوى المسيء. وبسبب ذلك، تعذر الوصول إلى وسيلة فعالة لحماية أفراد مجتمع الميم عين+ بسبب رفض طلبات الشكاوى التي قُدمت إلى فيسبوك وانستغرام.[٢٩] فيسبوك هو أكثر منصة تواصل اجتماعي تستخدمها المدافعا*ت، لكن المدافعا*ت شاركن أيضا أنه من أكثر المنصات غير الآمنة و المضرة نفسيا لهن لثلاثة أسباب رئيسية

١. أولا، بطء الاستجابة للبلاغات، إذ قالت الكثير من المدافعا*ت إنهن عندما يواجهن عنف رقمي على منصة فيسبوك ويبلغن عنه، تستغرق مراجعة البلاغ وقتا طويلا، تكون في خلاله قد انتشرت حملة التشهير على نطاق واسع ويصعب التحكم في مدى تداولها. كما تقول المدافعا*ت إنه من السائد أيضا عدم تلقي أي ردود بخصوص الإبلاغ، أو رفضه على أساس أنه لا يتعارض مع سياسات فيسبوك. هذا ما دفع ٢٥ في المئة من المدافعات إلى القول إن الإبلاغ عن محتوى غير ملائم أو مسيء، أو الحسابات المزيفة أو حملات التشهير ضد أفراد مجتمع الميم عين+ والعابرات جنسيا، يعد بلا جدوى في معظم الأحيان

٢. معايير وإرشادات المجتمع لدى فيسبوك لا تعكس فهمًا للسياقات في المنطقة العربية. تعتقد دنيا* ناشطة مصرية وشادية*، ناشط*ة ليبية، أن اهتمام منصة

فيسبوك هو فقط كسب أعلى نسبة مشاركات وكسب المال لأنه منظومة رأسمالية بالأساس، ولا يهتم بحماية مستخدمي المنصة. تقول ياسمين* المدافعة الليبية، إنها تعتقد أن البلاغات التي تقدم للمنصة تُراجَع بشكل حقيقي لأن الردود تأتي جاهزة، ما وضعها في موقف حظر من كتابة التعليقات قرابة شهر بسبب الإبلاغ عن منشور نشرته، الأمر الذي اعتبرته نوعًا من الاستبداد الرقمي. تعتبر الكثير من المدافعا*ت أن منصة فيسبوك غير واعية لمشاكل النسا*ء ومجتمع الميم عين+ في المنطقة، وترجح أن مراجعي الشكاوى من الأشخاص المحافظين، الأمر الذي يمكن أن يفسر رفض بلاغاتها ضد المحتوى المسيء لمجتمع الميم عين+.

٣. تحدي اللهجات المحلية العربية المختلفة: تقول إيناس*، مدافع*ة من تونس، إن في المجتمع المغاربي توجد كلمات ولهجات متعددة. قد تكون كلمة تقولها بالتونسية عادية، لكنها تعتبر مسبة او إساءة في المغرب، وهكذا مع باقي دول شمال أفريقيا. وذكر مقال نُشر في عام ٢٠٢١ أنه ما بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استثمر فيسبوك لزيادة عدد الموظفين الذين يجيدون اللغات المحلية، بما في ذلك اللغة العربية، وكذلك الخبرة في قضايا البلدان لتوسيع عدد اللغات واللهجات لمراجعة المحتوى. تقول سمية*، مدافع*ة من مصر: **«أنا كنت حاضرة مقابلات مع أشخاص تبع فيسبوك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنتكلم معاهم حوالين خطاب الكراهية والتحريض على العنف اللي بيحصل ضد المجتمع الكويري ومجتمع الميم عين+ بشكل مرعب وواضح ومباشر، وكان ردهم إن دي حاجات تحتاج أعداد بشرية كبيرة لأن السيستم مش بيقدر يراقب كل المحتوى».**

شاركت المدافعا*ت أن العنف على إكس وانستغرام أقل بكثير من فيسبوك نظرا لأنهما غير واسعا الاستخدام، وهو ما تشير إليه الإحصائيات أيضا، إذ بلغ عدد مستخدمي إكس في تونس حوالي ٤٣١,٧ ألف شخص، و انستغرام حوالي ٢,٧٥ مليون شخص في مقابل نحو ٦,٥٥ مليون مستخدم تونسي على فيسبوك في بداية عام ٢٠٢٣. كذلك في المغرب ، وصل عدد مستخدمي إكس إلى ١,٠٥ مليون شخص، وانستغرام حوالي ٨,٧٠ مليون شخص، في مقابل نحو ١٧,٣٠ مليون مستخدم لفيسبوك. أما في ليبيا، بلغ عدد مستخدمي إكس حوالي ٥٤٨,١ ألف شخص، و انستغرام حوالي ١,٦٠ مليون شخص، في مقابل نحو خمسة ملايين مستخدم ليبي لفيسبوك. وأخيرا في مصر يبلغ عدد مستخدمي إكس حوالي ٥,٨٠ مليون شخص، وانستغرام حوالي ١٥,٣٥ مليون شخص، في مقابل نحو ٤٢ مليون مستخدم لفيسبوك.

تعد عدم شعبية إكس وانستغرام سببا في تشجيع بعض المدافعا*ت على استخدامه. شاركت يارا* وهي مدافع*ة عابرة جنسيا من تونس أنها تستخدم انستغرام أكثر وبشكل مستمر مقارنة بفيسبوك، بسبب شعورها بالأمان أكثر على منصة انستغرام. وتقول هايدي* وهي مدافع*ة من تونس أيضا، إنها قررت عدم استخدام فيسبوك لترتاح نفسيا، لأنه سبب أساسي في عدم شعورها بالحماية الرقمية

عدم إبلاغ السلطات المعنية:

لاحظنا أن مدافع*ة واحدة فقط من المغرب من أصل ٢٠ مدافع*ة من أربع دول في شمال أفريقيا، لجأت للسلطات لاتخاذ إجراءات قانونية ضد أحد الأشخاص، الذي كان المسؤول عن حملات التشهير، وسُجن بالفعل

أعربت باقي المدافعا*ت عن عدم لجوئهن لجهات الدولة لأسباب ذُكرت في بداية هذا التقرير (منها استخدام قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية لكبح الرأي المعارض وتقويض حرية التعبير، وتشريع قوانين مطاطة لتجريم أشكال التعبير على الإنترنت بناءً على معايير أخلاقية غير محددة، وعدم الثقة في مؤسسات الدولة ليس فقط لكونهن نساء، لكن أيضا بسبب هويتهن الجندرية والجنسية ونشاطهن السياسي والحقوقي، وتجاربهن عامة مع مؤسسات الدولة التي

تتسم باستخدام العنف ضدهن). وعلى الرغم من وجود قوانين مكافحة جرائم الإنترنت في المغرب وتونس ومصر، إلا أن هناك خوف من الجوء إليها، فتقول فاتن* من مصر إن اللجوء للدولة لحمايتنا هي «معركة خاسرة». وتقول دانيا* من المغرب إن اللجوء للدولة يمكن أن يكون أسهل على من ليست لديهن أي صلة بالمجتمع المدني، أو لا يظهرن الهوية والتوجهات الجندرية، لكن الأمر أصعب بكثير على الأفراد العابرات/ين جنسيا

٤,٣ محاولة تطبيق إجراءات للسلامة الالكترونية

شاركت المدافعا*ت أنهن يحاولن تطبيق إجراءات لحماية حساباتهن وأمنهن الإلكتروني. تتضمن هذه الإجراءات الوصول إلى فيسبوك باستخدام شبكة خاصة وعدم تثبيت التطبيق على هواتفهن. كما يغيرن كلمات المرور بشكل دوري وإضافة رموز وأرقام لتعقيد كلمة مرور الحساب. كذلك ربط حساباتهن بالتوثيق الثنائي لتجنب أي اختراق محتمل، وتجنب الضغط على روابط خارجية من خلال فيسبوك. تتأكد فاتن* أيضاً من تسجيل الخروج وحذف حسابها عند السفر في محاولة لحماية نفسها. كما تقول هايدي* إنها لا تقبل طلب صداقات من أشخاص لا تعرفهن/م. وتقلل معظم المدافعا*ت مشاركة المعلومات الشخصية على فيسبوك، بالإضافة إلى تقليل مشاركة المحتوى الشخصي من آراء ومعلومات. كما تحضر معظم المدافعا*ت اللاتي أجريت معهن المقابلات ورش العمل الخاصة بالحماية والأمان الرقمي، لزيادة أساليب الحماية وبالتالي العمل في مناخ أكثر أمانا إلى حدٍ ما

الفصل الخامس: تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على المدافعا*ت

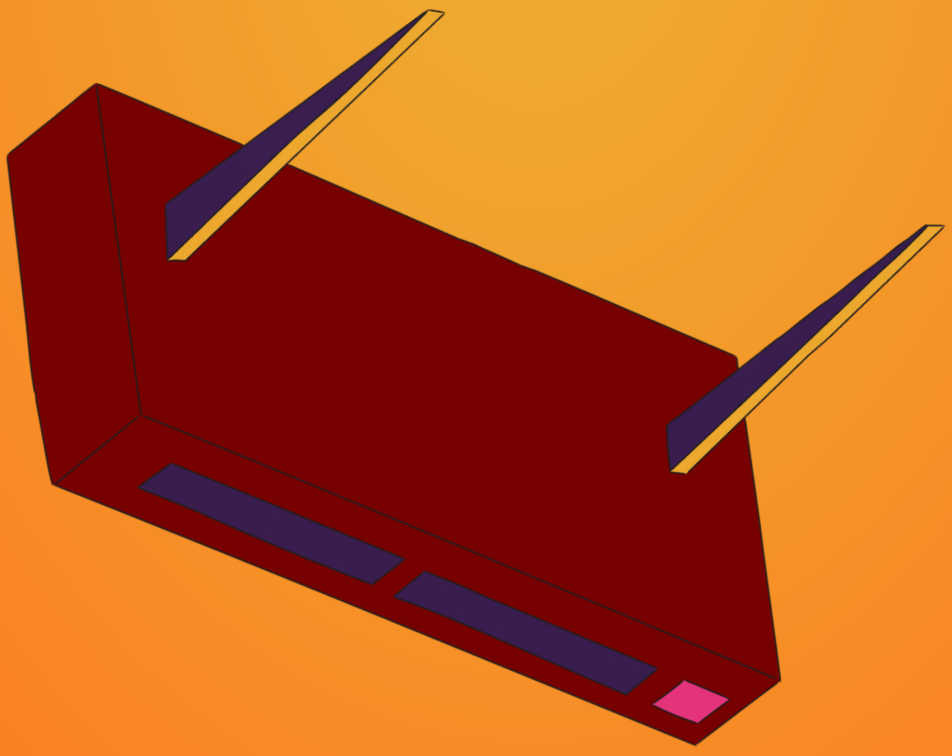

٥,١ الرقابة الذاتية والانسحاب

تترك وقائع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا تأثيرًا كبيرًا على المدافعا*ت، إذ شاركت جميع المدافعا*ت التداعيات النفسية جراء التعرض المستمر للعنف الرقمي. تفاوت تأثير العنف على المدافعا*ت نفسيا وعلى نشاطهن، فقررت بعض المدافعا*ت بسبب العنف المستمر اللجوء للرقابة الذاتية على ما يشاركنه عبر الإنترنت. على سبيل المثال، شاركت جميع المدافعا*ت من ليبيا (جميعهن في المنفى) أنهن حذرات للغاية في كتابة أي منشورات على منصات التواصل الاجتماعي بسبب خوفهن من تعرض أحد معارفهن أو أفراد عائلاتهن في ليبيا للأذى. وتقول سارة* إن منشوراتها « أليفة جدا[...] لأني خايفة أن يتم أذية أي حد من خلالي». أما ياسمين* من ليبيا، فتقول إن العقل الباطن يستجيب بطريقة سيئة للتأثير التراكمي للعنف الرقمي بعد فترة من الزمن، فتصبح المدافع*ة أكثر ميلا للانسحاب عن المشهد لتفادي أن تكون ضحية لهذا العنف المستمر. يرجع سبب الانسحاب من النشاط الرقمي لدى أغلب المدافعا*ت لإحساسهن بعدم جدوى النشاط الرقمي بأكمله. تقول دنيا*، ناشطة كويرية نسوية من مصر في المنفى، إنها ليس لديها الطاقة للتعامل مع أشخاص يفتقرون للحد الأدنى من الإنسانية والفهم. كما تتفق سمية في أنها تعلم أنها غير محمية على فيسبوك، وإنها لن تسترد حقها عندما تتعرض لأي شكل من أشكال العنف، لذلك توقفت تماما عن نشر أي شيء.

٥,٢ تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على سلامة المدافعات النفسية

على المستوى النفسي، تقول إيناس*، مدافع*ة من تونس، إنها توقفت عن نشر أي شيء بسبب الضغط النفسي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وتأثيره على تركيزها في نشاطها الحقوقي. وتقول أميرة*، مدافع*ة من المغرب، إن العنف الرقمي جعلها تتوقف عن النشاط بشكل كامل لمدة سنة، بسبب حالتها النفسية المتدهورة لدرجة الخوف من الخروج في أماكن عامة. أما دعاء*، مدافع*ة من تونس، فقالت إنها لاحظت عبر السنوات الماضية تقلص نشاطها عبر الإنترنت لأنها عانت كثيرا من اضطرابات نفسية جعلتها قلقلة أغلب الوقت لدرجة الذعر، ما أثر على دراستها ونشاطها النسوي. شاركت معظم المدافعا*ت أن الأهمية الآن بالنسبة لهن هو الحفاظ على صحتهن النفسية كونها ذات أهمية كبيرة للاستمرار في النشاط، لكنهن يجدن صعوبة في القيام بذلك لأسباب تتعلق بالسياق الاقتصادي والسياسي العام المحبط، الأمر الذي يجعل إضافة أي عنف عن طريق الإنترنت أمرا يصعب احتماله للغاية.

شاركت الكثير من المدافعا*ت من الدول الاربعة أن النشاط النسوي صعب جدا، بسبب عدم وجود العائد المادي من العمل في منظمات المجتمع المدني وبالتالي عدم استطاعة ضمان سلامتهن الجسدية والنفسية، مثل توفير مصاريف العلاج الصحي والنفسي. تقول المدافعا*ت إن بإمكانهن تجنب العنف «المادي» الذي يحدث استكمالا للعنف عن طريق الإنترنت إذا كن يسكنن في مناطق أكثر أمانا، لكنها قطعا أماكن لا يستطعن تحمل تكاليف المعيشة فيها. تقول هالة*، مدافع*ة من مصر، إن المبالغ التي تتلقاها أغلب المدافعا*ت من العمل مع منظمات حقوقية قليلة مقابل رغبتهن في العيش في مكان آمن، وإن المناطق الأكثر أمانا تتطلب دفع إيجارات مرتفعة. بالمثل، تقول ياسمين*، مدافع*ة من المغرب، إن هناك مجموعة من التحديات لها علاقة بدعم المؤسسات المانحة للمدافعا*ت اللاتي يواجهن مخاطر بسبب نشاطهن عن طريق الإنترنت، تتمثل أكثرها في الوقت الممتد للنظر في طلب الدعم، الأمر الذي لا يعكس خطورة الموقف. وتوضح ياسمين*: «لأن نحن كمدافعا*ت نكون في وضع حساس وفي خطر متزايد ولا يسمح بمزيد من الوقت، فهذا يجعل بعض المدافعا*ت تعيد موقفهن من جدوى النشاط بسبب عدم وجود دعم حقيقي لحمايتهن»

الفصل السادس: الإنترنت النسوي وخلق مناخ نسوي جديد

ذكرت الكثير من المدافعا*ت أن الإنترنت النسوي بالنسبة لهن هو مساحة خالية من التحرش والتنمر والتهديدات، وبها ضمانات لحرية التعبير عن الرأي واحترام أفكار وآراء الجميع. قالت سارة*، ناشطة عابرة جنسيا من ليبيا، إن الإنترنت النسوي هو مساحة تضمن حماية المستخدمات/ين قانونيا من خلال وضع سياسات واضحة لمكافحة جرائم الإنترنت ضد النسا*ء وأفراد مجتمع الميم عين+. وأضافت أن الإنترنت النسوي امتدادٌ لمفهومها عن النسوية، فتقول: **«النسوية إنه أنا أوجد مساحة للجميع وأتكلم بأمان للجميع، أنا لما بدافع عن حقي بشكل شخصي مش معنى ذلك أنه أنا عايزة أحرمك. أنا ادافع عن أي حق حتى لو مش حق خاص بي أنا».**

أما أميرة* فتقول إنها تتخيل الإنترنت النسوي كإنترنت آمن للجميع، وأن يخلو من التمييز والتشهير والعنف، وأن يكون تقاطعيًا بالدرجة الأولى، لأن النسوية مرتبطة بالتقاطعية، بمعنى أن تكون مساحة أمان في المرتبة الأولى للنسا*ء، وكذلك للأشخاص بصفة عامة.

وتتخيل دنيا*، وهي ناشطة كويرية نسوية مصرية في المنفى، الإنترنت النسوي كإنترنت «له وجه»، أي مساحة يشعرن فيها أنهن يرسلن شكاوى لأشخاص، ليس مجموعة من الخوارزميات التي لا تفهم سياقات المدافعا*ت.

وأشارت بعض المدافعا*ت العابرات جنسيا إلى أن فكرة «الإنترنت النسوي» قد تبدو مصطلحًا غير مرغوبٍ فيه، نظرا لما مررن به داخل الحراك النسوي من تجارب إقصائية من قِبل بعض النسويات. تذكرنا المدافعا*ت العابرات جنسيا بأهمية نقد العديد من المساحات النسوية التي تقصيهن، وضرورة تذكير أنفسنا بالتفكير في مراجعة مساحاتنا حتى لا يجلب مصطلح الإنترنت «النسوي» ذكريات قد تكون مؤلمة.

بناء على المقابلات التي أُجريت مع المدافعا*ت، هناك طريقتان لبناء مساحات رقمية شاملة وآمنة للجميع بحسب وجهات نظرهن. أولا، دور شركات التكنولوجيا[٣٠] مثل فيسبوك وإكس وتيك توك وانستغرام وغرايندر ويوتيوب، في توفير خدمات وأدوات للحماية ضد العنف الرقمي. ترى سارة*، ناشطة مصرية عابرة جنسيا، أنه يجب على هذه الشركات معالجة سياسات المحتوى الخاصة بالخوارزميات، والتي تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من مشاركة المستخدم، لكنها أيضا تخدم الإفلات من المحاسبة والعقاب لمحتوى يروج للكراهية ومسيء للنسا*ء وأفراد مجتمع الميم عين+ عبر الإنترنت. وتقول ريهام* إنه لابد من وجود وتنفيذ آليات إبلاغ واضحة ويسهل الوصول إليها للمستخدمين للإبلاغ عن التحرش والعنف.

كما قالت عدة مدافعا*ت إنه لابد من توفير تدريب شامل لمشرفي منصات التواصل الاجتماعي بالتعاون مع المنظمات النسوية، حول التعرف على العنف عبر الإنترنت والاستجابة له.

كان من المهم للمدافعا*ت أيضا وجود شفافية حول كيفية عمل الخوارزميات وإجراء تدقيق دوري لخوارزميات المنصات الرقمية لتحديد التحيزات في توصيات المحتوى ونتائج البحث. هناك أيضا حاجة لدعم باللهجات العربية المحلية لضمان إتاحة كل التقارير وسياسات المنصة وطرق الطعن والشكوى باللغة التي يتفاعل معها المستخدم

ولمواصلة معالجة التفاوتات التي يعززها تصميم التكنولوجيا، قالت المدافعا*ت إن بناء إنترنت نسوي يستلزم مشاركة النسا*ء في صناعة التكنولوجيا وفي صياغة القوانين والسياسات التنظيمية لها. يجب أيضًا أن يتضمنخلق إنترنت نسوي البدء في التفكير في معايير السلامة المطلوبة، والتي يجب أن تحدد كيفية تصميم الإنترنت

يركـز النهـج النسـوي على أن الهـدف مـن خلـق إنترنـت آمـن هـو أن يكـون لـه تـأثير إيجـابي على أكبر عـدد مـن النـاس بـكل تنوعاتهـم وتعقيداتهـم. النهـج النسـوي، إذا، ليـس إجـراء يُضـاف إلى سياسـات مصممـة بالفعـل، بـل يجـب أن يتخـذ شـكل تغـيير نظامـي، لأنـه مـن أجـل تحقيـق هـذا التغـيير، يعـتبر النهـج النسـوي أن تهديـدات الأمـان الإلـكتروني تؤثـر على الأشـخاص بشـكل مختلـف اعـتمادًا على الجنـس وأشـكال القمـع المتقاطـع مثـل العـرق والطبقـة. يسـاهم الإنترنـت النسـوي في معالجـة أشـكال مختلفـة مـن العنـف والقمـع، ولهـذا يمكـن اعتبـار الإنترنـت النسـوي تغـييرا جذريـا في شـكل الإنترنـت وكيفيـة عملـه وسياسـاته الحاكمـة.

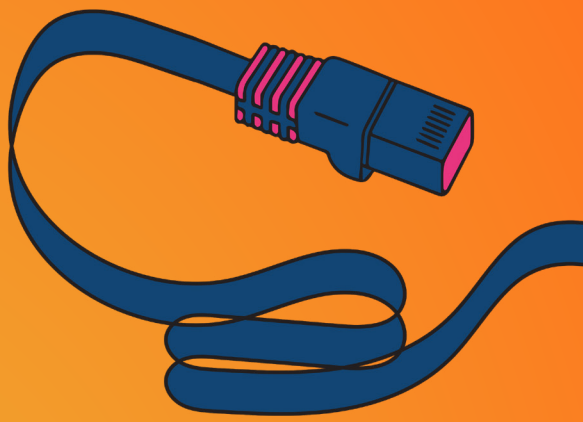

الفصل السابع: ما أشكال الدعم والمعرفة التي تحتاجها المدافعا*ت؟

أجمعت المدافعا*ت على أن الدعم التقني من أهم الاحتياجات. يشمل ذلك ورش عمل دورية عن الأمان الرقمي وإرشادات ومقالات توعية عن آخر التطورات والتهديدات الرقمية التي تستهدف النشاط الحقوقي باللغة العربية، وتتناسب حسب سياق كل دولة على حدة. وأكدت المدافعا*ت المصريات على وجود الكثير من ورش العمل عن الأمان الرقمي، لكن المشكلة أن هذه الورش تستهدف نفس الأشخاص، وهن غالبا المدافعا*ت اللاتي يتحدثن الإنجليزية. وأشارت المدافعا*ت إلى ضرورة توفير ورش عمل وإرشادات بلغة عربية مفهومة، نظرا لأن العديد من المدافعا*ت أجمعن على أن المحتوى المتوفر باللغة العربية ليس مفهوما لأنه مترجم بجمود من اللغة الإنجليزية. وتشعر المدافعا*ت عند قراءته أنهم يقرأن «لغة غريبة». وأخيرا، يرون أهمية وجود نقطة اتصال مع شخص تقني في دولهن للتواصل حال اختراق حساباتهن.

أكدت جميع المدافعا*ت أيضا على ضرورة توفير الدعم النفسي كأحد أشكال الاستجابة للعنف عن طريق الإنترنت، نظرا لأن المراقبة الذاتية للحفاظ على الأمان الرقمي، وتلقي تهديدات من عدد كبير من الأشخاص في نفس الوقت (الأمر الذي لا يحدث في الانتهاكات «على أرض الواقع») يؤدي إلى حالة قلق وخوف مستمر تعانيه المدافعا*ت. تقول سمية*، إن الأمان الرقمي جزء غير منفصل عن الأمان النفسي لأن «الاثنين مهمين والاتنين بيكملوا بعض. وآن الأوان أن احنا منشوفش الأمان الرقمي بعيدًا عن الأمان النفسي، الاتنين مع بعض». أما سارة*، فترى أن الدعم النفسي مهمٌ كي لا تصل المدافعا*ت إلى مرحلة من التطبيع مع العنف والتحرشات الرقمية، لأنه مع مرور الوقت، سوف يؤثر ذلك الاعتياد على أمنهن عندما ينحسر إحساسهن بالخطر نظرا لوجوده الدائم

ذكرت المدافعا*ت أيضا أن الدعم القانوني احتياج ملح، خصوصا عندما يتعلق الأمر بوجود محامين للدفاع والمساعدة في إعادة توطين المدافعا*ت في وقت الخطر. أضافت بعض المدافعا*ت أنه يجب تحسين طرق الاستجابة للدعم الفوري والطارئ، لأن الإجراءات تكون طويلة جدا بما يزيد من حدة الخطر وتأثيراته النفسية والمعنوية على المدافعا*ت، وعدم ثقتهن في بعض الجهات المانحة لدعم المدافعا*ت

وأشارت المدافعا*ت إلى أنه لا يجب النظر إلى تجاربهن مع العنف الرقمي على أنها سلسلة من الحوادث المعزولة، بل يجب معاملتها كجزء من سياق أوسع، ومؤشر على ممارسات عنف ممنهجة، وأن التكنولوجيا محملة بالتحيزات المتجذرة بالفعل في ثقافتنا وقوانيننا وممارساتنا. ومع وجود أشكال عدة من العنف التي تتجلى فقط عن طريق الإنترنت (مثل سوء استخدام الصور بدون موافقة، والتنمر عبر الإنترنت، ونشر المعلومات الزائفة، واستخدام البيانات الجغرافية بدون موافقة)، إلا أن هذا العنف لا يحدث فقط عبر الإنترنت، بل هناك سلسلة متصلة من أشكال العنف - من العنف عبر الإنترنت إلى العنف خارج الإنترنت. وجذور العنف واحدة، حتى إن ظهرت صوره في أماكن ووسائط جديدة

خاتمة

تناول هذا التقرير العنف الرقمي ضد المدافعا*ت عن حقوق النسا*ء وأفراد مجتمع الميم عين+ في مصر وتونس وليبيا والمغرب، بسبب طبيعة نشاطهن النسوي ودفاعهن عن حقوق أفراد مجتمع الميم عين+، أو بسبب هوياتهن الجندرية وميولهن الجنسية. أوضح هذا التقرير أن انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت هو شكل آخر من أشكال العنف المتأصلة في المعتقدات الأبوية وممارسات العنف التي تستهدف المدافعا*ت نظرا لهوياتهن وطبيعة نشاطهن. يتغذى العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت على الخوارزميات، التي يحكمها تشجيع المستخدمين على المشاركة المستمرة لتعزيز اقتصاد البيانات. بُنيَ اقتصاد البيانات على الرأسمالية واستخدام جميع جوانب حياة الإنسان وعلاقاته التي تُرى على أنها موارد مجانية متاحة للاستخراج. أظهرت تجارب المدافعا*ت أن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت متجذر في ثقافتنا وقوانيننا وممارساتنا، وأن أي محاولات للحد منه لابد أن تتناول سلسلة العنف الممتدة على الإنترنت وخارجه. يظهر تجذير العنف في عدم اكتراث الدولة ومؤسساتها، ومساهمتها كفاعل مسئول عن العنف ضد النسا*ء، واستخدام قوانين العنف الإلكتروني (إن وجدت) في كثير من الأحيان لقمع واستهداف المدافعا*ت. ولهذا السبب، فإن التدخلات الآلية وحدها، أي تنظيم المحتوى باستخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل شركات وسائل التواصل الاجتماعي، ستكون دائمًا محدودة، إذ لن تتمكن من مراعاة تعقيدات السياقات، وعدم توازن الديناميكيات السلطوية وعدم المساواة في ممارسة حرية الرأي والتعبير

تتعامل المدافعا*ت مع العنف عن طريق الإنترنت بطرق مختلفة، منها لحظر والكتم (mute) والإبلاغ عن المحتويات المسيئة والعنف. تعتبر قائمة الحظر، وهي ميزة على إكس تسمح للمستخدمين بحظر عدة أشخاص ومشاركة قوائمهم من الحسابات التي حظروها، مفيدة لتصفية المتنمرين والمعتدين.

على الرغم من أن معظم المدافعا*ت المشاركات في البحث أبلغن عن حوادث العنف لمنصات التواصل الاجتماعي، إلا أنهن اتفقن على أن شكاواهن غالبًا ما لم تُؤخذ على محمل الجد، أو ردت المنصات بالقول إن المحتويات أو الحسابات لا تنتهك إرشادات المجتمع. في هذه الحالة، يعد الحظر حلا مؤقتًا وسطحيًا للبيئة العدائية على وسائل التواصل الاجتماعي. كما أنه يرسل رسالة تفويض المسؤولية من وسائل التواصل الاجتماعي حول كيفية التعامل مع العنف. فقط استخدمي الحظر، الكتم، لكن لا يعني ذلك أن العنف سيتوقف. كما سمعنا من المدافعا*ت، يمكن أن يستمر العنف في مساحات رقمية مختلفة، بالإضافة إلى «العالم الحقيقي» للمدافعا*ت.

أعربت جميع المدافعا*ت عن أهمية العناية والعافية النفسية والعاطفية كطرق هامة للاستجابة للعنف عن طريق الإنترنت، الأمر الذي عادة ما لا يُلتفت له، إذ يكون التركيز على الدعم التقني لوقف العنف وضمان سلامة المدافعا*ت الجسدية

في ظل مناخ يتسم بالعنف الشديد ضد المدافعا*ت، دفعت كل المدافعا*ت بأهمية وجود بنية تحتية رقمية بديلة تعتمد على طرق بديلة لتحديد أولويات المحتوى لتقليل تحفيزات مواقع التواصل الاجتماعي. تساهم بنية تحتية مختلفة في توفير بيئة أكثر بطئا وهدوءً للتواصل، وتشمل وجود تدخلات يمكنها تأخير أو تقييد العنف. تساءلت المدافعا*ت: هل من الممكن تصميم مثل هذه البنية للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت؟ نظرا لأن الهدف الرئيسي لمواقع التواصل الاجتماعي هو الربح، هل من المنطقي المناداة بإعادة تصميمها؟ هذا سؤال لا نستطيع الإجابة عليه في هذا البحث، وإن كانت المدافعا*ت متشككات في إمكانية حدوث هذا التغيير.

فهرس المصطلحات والعبارات التقنية

المصطلح باللغة العربية	التعريف	المصطلح باللغة الإنجليزية
العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا	أي فعل يُرتكب أو يتيسّر أو يتفاقم أو يتضاعف باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو غيرها من الوسائل الرقمية، ويتسبب أو من المرجح أن يتسبب في أذى جسدي أو جنسي أو نفسي أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو غير ذلك من انتهاكات الحقوق والحريات. يتضمن هذا التعريف الاعتراف بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا مثله مثل كل الأشكال الأخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي، متجذر في المعايير الجندرية التمييزية التي تتداخل مع أشكال التمييز الأخرى على أساس العِرق والمجموعة الإثنية والهوية الجندرية والتوجه الجنسي والقدرات وغير ذلك من العوامل، وأنه ناتج عنها.	Technology-facilitated gender-based violence
العنف خارج الفضاء الرقمي	العنف الذي يستهدف المدافعات خارج فضاء الإنترنت، فيمتد أثره إلى عوالمهن المادية وأسرهن ومنازلهن.	Offline violence
الذكورية الأبوية	نظام اجتماعي للهيمنة الذكورية على النساء وذوي الهويات والميول الجنسية المختلفة عما هو سائد.	Patriarchy/Patriarchal masculinities
الميمات	يقصد بها فكرة أو سلوك أو أسلوب ينتشر بين الناس بسرعة، لكن المقصود بها انتشار الصور المقرونة بعبارات ساخرة بهدف الكوميديا الساخرة	Memes

شبكة خاصة افتراضية	هي شبكة تتيح الاتصال المشفر عبر الإنترنت. وتسمح بآليات الأمان - مثل التشفير - لمستخدمي الشبكة الخاصة الافتراضية بالوصول الآمن إلى الإنترنت من مواقع مختلفة.	Virtual Private Network (VPN)
التوثيق الثنائي	طريقة تتيح للمستخدم التعريف عن نفسه لمزود خدمة عبر الإلزام باستخدام أسلوبين مختلفين للتوثيق. الأول، يمكن أن تكون شيئا يعرفه المستخدم، مثل كلمة سر او رقم تعريف شخصي. والثاني قد يكون شيئا يمتلكه المستخدم، مثل هاتف محمول أو مفتاح دخول لاسلكي، أو بصمات الأصابع.	Two step verification/ authentication
المجتمع الكويري	مصطلح شامل للأشخاص الذين لا تتوافق هويتهن/م أو ميلوهن/م الجنسية أو تعبيرهن/م الجنسي مع التوقعات التقليدية للمجتمع.	Queer Community
الهوية الجندرية	الطريقة التي يعرّف بها الشخص نفسه اعتمادا على النوع الاجتماعي الذي يشعر بالانتماء له.	Gender Identity
ترانس فوبيا أو رهاب العبور الجنسي	الأفعال والمشاعر المعادية للأشخاص العابرات/ين جنسيا، وهو نوع من أنواع العنصرية والتمييز بناء على الهوية الجندرية.	Transphobia

الحواشي

١. استخدامنا لكلمة «نسا*ء»، بتعديل الكلمة المعتادة وإضافة «*» لها، محاولةً منا لإيجاد بديل مشابه لكلمة «womn» في اللغة الإنجليزية. إن استخدام كلمة «womn» بدلاً من «women» يغير من شكل الكلمة بقصد سياسي لتحدي الأفكار التقليدية واستبدالها، حول من هن النسا*ء ومن يستطعن أن يسمين أنفسهن نسا*ء، ولكسر الروابط بين كلمة «النساء» باللغة الإنجليزية (women) والنظام الأبوي الذي يُخضع النسا*ء للرجال أو يعتبرهن في مرتبة أدنى من الرجال (wo-men). استُخدمت صيغ أخرى من نسويات وأخريات مثل: womxn - womyn - wom_n. وعن طريق إضافة «*» في الكلمة، نحاول الإشارة إلى أننا نقصد إدماج كل النسا*ء، فهي تشمل بالنسبة لنا المثليات، وثنائيات الميل الجنسي، والعابرات جنسياً. كما تتضمن كلمة «نسا*ء» اللا منتمي للثنائية الجندرية.

٢. مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين والعابرات جنسيًا، وهو مصطلح جامع يعبر عن الثقافات المشتركة والحركات الاجتماعية والسياسية والمنظمات الداعمة للأفراد ذوي الميول الجنسية والهوية والتعبير الجندري غير النمطي.

٣. انطلاقاً من التعريف السابق، أُضيفت «*» للتأكيد على تضمين كل النسا*ء الناشطات في مجال النهوض بحقوق النسا*ء وتعزيزها.

٤. تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١/٢٠٢٢، «زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2021-22ar.pdf

٥. تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بالأمم المتحدة، A/76/258، يوليو/تموز ٢٠٢١ - الفقرة ٤. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/212/14/PDF/N2121214.pdf?OpenElement

٦. * أشرنا إلى المشاركات بأسماء مستعارة لحماية هوياتهن.

٧. العنف القائم على النوع الاجتماعي الي تسهله التكنولوجيا: إعداد جدول أعمال بحثي مشترك https://www.unwomen.org/sites/default/files/2024-09/technology-facilitated-gender-based-violence-shared-research-agenda-ar.pdf

٨. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي: رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية»، ٢٠٢١. https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2021/11/Summary_Keyfindings_Final_AR.pdf

٩. نفس المصدر.

١٠. للاطلاع على البحث باللغة الإنجليزية: https://arxiv.org/ftp/arxiv/papers/2108/2108.10096.pdf

١١. المؤشر 5 :وجود قانون/قوانين خاصة لمواجهة العنف ضد النساء والفتيات، يمكنك الاطلاع على المقال من الرابط التالي:https://www.efi-rcso.org/ar/%D9%81%D9%87%D8%B1%D8%B3/%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA-vawg/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-5-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1

١٢. «تونس: استخدام مرسوم الجرائم الإلكترونية ضد المنتقدين: أول حكمين بالسَّجن بموجب «المرسوم عدد 54» المستخدَم لخنق حرية التعبير»، هيومن رايتس ووتش، ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣، يمكنك الاطلاع على المقال من الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/news/2023/12/19/tunisia-cybercrime-decree-used-against-critics

١٣. « كل هذا الرعب بسبب صورة» الاستهداف الرقمي وعواقبه في الحياة الفعلية على مجتمع الميم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، هيومن رايتش ووتش، ٢١ فبراير/شباط ٢٠٢٣، يمكنك الاطلاع على البحث من الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/report/2023/02/21/384065

١٤. نفس المصدر.

١٥. «ليبيا: اسحبوا قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية القمعي. أطلقوا سراح الأشخاص المحتجزين لمجرد تعبيرهم السلمي»، هيومن رايتس ووتش، ٢ أبريل/نيسان ٢٠٢٣، يمكنك الاطلاع على المقال من الرابط التالي https://www.hrw.org/ar/news/2023/04/02/libya-revoke-repressive-anti-cybercrime-law

١٦. قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن مكافحة جرائم الإنترنت. https://lawsociety.ly/legislation/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-5-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2022-%D9%85-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7/

١٧. هيومن رايتس ووتش، ليبيا: اسحبوا قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية القمعي أطلقوا سراح الأشخاص المحتجزين لمجرد تعبيرهم السلمي، ٢ أبريل/نيسان ٢٠٢٣. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/news/2023/04/02/libya-revoke-repressive-anti-cybercrime-law#:~:text=%D9%81%D9%8A%2016%20%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1%2F%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%B7%202023,%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%8C%20%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%20%D8%A5%D9%86%D9%87%20%D9%8A%D8%AC%D8%A8%20%D8%A5%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%87

١٨. بيان صحفي من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «دليل السائلين عن قضية مودة وحنين: تقرير بشأن الأحكام المشددة ضد صانعات المحتوى على الإنترنت بتهمة الاتجار بالبشر» ٢٤ أغسطس/آب ٢٠٢١. الرابط التالي: https://eipr.org/press/2021/08/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%B5%D8%A7%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%89

١٩. سارة حجازي هي ناشطة وكاتبة شيوعية ونسوية كويرية من مصر، اعتُقلت وعُذبت في السجون المصرية لمدة ثلاثة أشهر بعد أن رفعت علم قوس قزح في حفل مشروع ليلى في عام ٢٠١٧ بالقاهرة. نُفيت قسرا إلى كندا ، التى عاشت بها إلى أن أنهت حياتها في عام ٢٠٢٠.

٢٠. النقابات الأمنية في تونس هي منظمات تمثل العاملين في الأجهزة الأمنية، مثل الشرطة والحرس الوطني والديوانة. تهدف هذه النقابات إلى الدفاع عن حقوق ومصالح أعضائها المهنية والاجتماعية. تلعب النقابات دورًا في الحوار مع الحكومة بشأن الأمور المتعلقة بالعمل، مثل تحسين ظروف العمل والأجور والامتيازات.

٢١. ميليشيات «فرسان جنزور» هي مجموعة مسلحة تتمركز في منطقة جنزور غرب العاصمة الليبية طرابلس. تأسست هذه الميليشيات خلال الأزمة الليبية وتشارك في الصراعات والاشتباكات داخل البلاد. مصطلح الميليشيات أو الكتائب في ليبيا عُرف بعد بـثورة ١٧ فبراير/شباط والحرب التي اندلعت بين الموالين لنظام العقيد السابق معمر القذافي والمعارضين له والتي تشكلت كمجموعات من قبل أشخاص ذوي أيدولوجيات مختلفة وكان هدفها المعلن إسقاط نظام حكم معمر القذافي بغرض إنشاء دولة دیمقراطية تعددية وهو ما كان يصرّح به مسؤولو وأعضاء المجلس الانتقالي الليبي السابق وقادة بعض هذه التنظيمات الذين كانوا يقولون أن دورهم سينتهي ما أن يسقط النظام. لكن عدداً منها ما زال يجوب الشوارع، بل في أحيان كثيرة تطبق القانون بنفسها. وبعضها تشكل لاحقاً من مجموعة ميليشيات أخرى وتغيرت أهدافها.

٢٢. الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تسهيل العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد-١٩، يمكن الاطلاع على التقرير باللغة الإنجليزية عبر الرابط التالي: https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2020/Brief-Online-and-ICT-facilitated-violence-against-women-and-girls-during-COVID-19-en.pdf

٢٣. تقرير مساحات العنف والمقاومة: حقوق المرأة في العالم الرقمي، السيناريو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأورومتوسطة للحقوق، مايو/أيار ٢٠٢١. يمكن الاطلاع على التقرير باللغة الإنجليزية من خلال الرابط التالي: https://south.euneighbours.eu/wp-content/uploads/2022/07/Online-gender-violence-in-MENA-region.pdf

٢٤. نفس المصدر.

٢٥. Kelly A, Pattisson P. 'A Pandemic of abuses': human rights under attack during Covid, says UN head' The Guardian. Available online at: https://www.theguardian.com/global-development/2021/feb/22/human-rights-in-the-time-of-covid-a-pandemic-of-abuses-says-un-head

٢٦. United Nations Populations Fund. Millions More Cases of Violence, Child Marriage, Female Genital Mutilation, Unintended Pregnancy Expected Due to the COVID-19 Pandemic. UNFPA Website (2020). Available online at: https://www.unfpa.org/news/millions-more-cases-violence-child-marriage-female-genital-mutilation-unintended-pregnancies

٢٧. Adalla for All (AFA),»Session I: The Ongoing Human Rights Violations Against the LGBTIQ+ Community in Libya», 30 October 2023.

٢٨. ليبيا: يتعين على جهاز الأمن الداخلي وضع حد للانتهاكات تحت مسمى «حرّاس الفضيلة»، منظمة العفو الدولية، ١٤ فبراير/شباط ٢٠٢٤ ليبيا: يتعين على جهاز الأمن الداخلي وضع حد للانتهاكات تحت مسمى «حرّاس الفضيلة» - منظمة العفو الدولية، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/02/libya-internal-security-agency-must-end-abuses-in-name-of-guardin

٢٩. للاطلاع على التقرير باللغة الإنجليزية: https://www.hrw.org/ar/news/2024/01/23/questions-and-answers-facebook-instagram-and-digital-targeting-lgbt-people-mena#Q6

٣٠. مبادئ توجيهية لحماية حرية التعبير والحصول على المعلومات في حوكمة المنصات الرقمية: نهج متعدد الأطراف، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠٢٣. يمكن الاطلاع على التقرير باللغة العربية عبر الرابط التالي: https://unesdoc.unesco.org/in/documentViewer.xhtml?v=2.1.196&id=p::usmarcdef_0000387384&file=/in/rest/annotationSVC/DownloadWatermarkedAttachment/attach_import_39b02011-98bd-4154-8c64-94c3955c48de%3F_%3D387384ara.pdf&locale=ar&multi=true&ark=/ark:/48223/pf0000387384/PDF/387384ara.pdf#UNESCO_internet4trust_guidelines_Ar.indd%3A.43333%3A2563

هذا التقرير مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نَسْبُ الـمُصنَّف 4.0 دولي. يمكن إعادة توزيع هذا التقرير بطريقة غير تجارية في أي وسيلة إعلامية، دون تغيير وبالكامل، مع نسب التقرير لصندوق النقد الطارئ لحقوق النسا*ء في إفريقيا.

٢٠٢٤

لا يشمل هذا الترخيص الصور أو أي علامة تجارية.

يرجى نسب التقرير لـ:

©Urgent Action Fund-Africa برجـاء مراعـاة والاحتفـاظ بـأي إشـعارات تخـص حقـوق نشر أو ذات صلـة التـي قـد ترافـق هـذا التقريـر المادة كجـزء مـن النسـب. المـواد مـن الأطـراف الثالثـة: يرجـى ملاحظـة أن المـواد مـن الأطـراف الثالثـة في هـذا الـنشر غير مرخصـة بموجـب ترخيـص المشـاع الإبداعـي أو بشروط اسـتخدام مماثلـة. يجـب عليـك الحصـول على إذن مـن الأطـراف الثالثـة لإعـادة اسـتخدام موادهـم

2024

This publication is licensed under the Creative Commons Attribution 4.0 International Licence. This publication may be redistributed non-commercially in any media, unchanged and in whole, with credit given to Urgent Action Fund-Africa.

However, this does not extend to images, any branding or trademarks.

Please give attribution to:

© Urgent Action Fund-Africa. We also request that you observe and retain any copyright or related notices that may accompany this material as part of the attribution. Third Party Material: Please note that third party materials in this publication are not licensed under a Creative Commons licence or similar terms of use. You should obtain permission from third parties to reuse their material.